الأمم المتحدة

A

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.78
4 December 1987

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

- قضية فلسطين [٣٨]
(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الامين العام
(ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٨ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 إلى A/42/L.35)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين للاشتراك في المناقشة في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ولهذا أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم بأسرع ما يمكن .

أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ماسمبا ساري ممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد ساري (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت الفرصة لكل الوفود التي اشتركت في المناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة أن تطرح مشكلة فلسطين وتعبّر عن الحاجة الى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لتلك المشكلة . ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن الانفعال والنظرة الذاتية اللذين تعودنا عليهما قد أفسحا الطريق للمنطق والموضوعية . وهذا النهج الجديد في تناول القضية ينبغي أن يكون مصدرا لاستعادة اطمئناننا وأن يدفعنا لأن نلتزم ، عن طريق القيام بأعمال ملموسة ، بتحقيق هدفنا المشترك ، وهو الهدف الذي يتفق عليه جميعُنا أو معظمُنا ألا وهو عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط . ويدعونا الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/42/714 عن الحالة في الشرق الاوسط لان نفعل ذلك ، فيقول :

Digitized by UNOG Library

(السيد ساري ،رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

"[هناك اتفاق واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي بأن] عقد ذلك المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة يتيح أفضل الفرص لاجراء مفاوضات ناجحة حول التوصل الى تسوية شاملة للنزع العربي - الاسرائيلي . وعلاوة على ذلك ، حظي قراري ببذل جهد خاص هذا العام بتأييد زعماء جميع أطراف النزاع . وكان هذان العاملان وهما التأييد الدولي وتأييد الأطراف المعنية بمثابة أساس له أهميته فيما يتعلق بالجولات العديدة من المشاورات التي أجريت حتى الآن ، ولا جدال في أنهما سيكونان حاسمين للتقدم في المستقبل ....

"ولقد وجدت في التطورات المؤاتية التي وقعت في السنة الماضية في المحيط السياسي فيما يتعلق بمستوى وتواتر الاتصالات بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفيما بينهم وبين الأطراف المعنية ، خير مشجع لي . ومما شجعني أيضا أن فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة قد أوليت أسبقية عليا بين الأطراف العربية في النزاع ، وكانت موضع مناقشات حيوية داخل اسرائيل . لذلك فإن هذه الاتجاهات الإيجابية ؛ بالاضافة الى اتفاق الآراء الدولي المتزايد لصالح التبكير بعقد المؤتمر ، تتطلب منا توحيد الصفوف والاستفادة من الأساس الذي تم ارساؤه حتى الآن" . (A/42/714 ، الفقرتان ٣٣ و ٣٤)

Digitized by UNOG Library

وعلى أساس هذه الاعتبارات التي جاءت نتيجة لعملية مطولة لمختلف المناهج . وعلى أساس المقاصد والمبادئ التي وردت في الميثاق ، فلا شيء يمنعنا بعد الآن من تحقيق هدفنا ، وأعني إقرار السلام في الشرق الأوسط باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وبوجه خاص حقه في تقرير المصير ، وحقه في الاستقلال . وبالنسبة لأولئك الذين قد يثيرون مسألة "حق الوجود" لكل دول المنطقة ، باعتبارها شرطا مسبقا فإنني أشير الى الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ (جيم) ، والذي يتفق مع اعلان جنيف لعام ١٩٨٣ وينص القرار على :

"حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا مع توفير العدالة والأمن لجميع الشعوب ..." .

ومرة أخرى ، أتشرف باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن أتكلم أمام الجمعية العامة لأقدّم تقريرا عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة خلال العام الماضي وفاءً بالولاية التي منحتها إياها الجمعية العامة ، ولأقدم تقييما للحالة الراهنة فيما يتعلق بعملنا بغية التوصل الى تسوية للمسألة الفلسطينية .

لقد تميز عام ١٩٨٧ بذكرى عدة أحداث هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني ، ونحن نواصل متابعة التطورات المتعلقة بالحالة في المنطقة ، وتنظيم أنشطتنا بغية تعبئة الرأي العام الدولي على كل المستويات لدعم توصيات الأمم المتحدة التي قصد بها التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة فلسطين . وتشمل الأحداث الاحتفال في الأسبوع القادم بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، والذي سيصادف الذكرى الأربعين لاتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي قررت فيه الجمعية العامة تقسيم فلسطين الى دولتين ، وكما نعلم جميعا ، لم تنشأ إلا دولة واحدة ، هي اسرائيل ، أما انشاء الدولة الثانية ، دولة فلسطين ، فلم يتحقق حتى الآن . إن سوء الفهم ، وانعدام الوعي اللذين شهدناهما طوال الأربعين عاما ، قد منعا من تنفيذ المرحلة الثانية لذلك القرار .

Digitized by UNOG Library

وفي حزيران/يونيه الماضي مرت الذكرى العشرون لحرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، التي أنتهت باحتلال اسرائيل للضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من القدس وقطاع غزة ، وأدت الى إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وفي بيان صحفي أصدرته اللجنة في تلك المناسبة وجهت نداءً الى المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده الرامية الى التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة فلسطين ، والتي هي السبب الرئيسي للنزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط .

ويتيح الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الفرصة للحكومات ، والمنظمات الدولية الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية لكي تجدد التزامها بتكثيف جهودها لتحقيق هدف منظمتنا الذي لم يتحقق حتى الآن . فمن الجلي أن المظالم والمعاناة التي ابتلي بها الشعب الفلسطيني استمرت وقتا أطول من اللازم . إن غياب تقدم ملموس نحو تسوية تفاوضية يجب ألا يعتبر استسلاما وقبولا بالأمر الواقع .

بهذه الروح جعلت اللجنة أولويتها القصوى خلال هذه السنة ، العمل على عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن . وأن يسترشد المؤتمر بالمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أن هذا المؤتمر ، الذي يجيء في الوقت الملائم ، هو أنسب طريقة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة فلسطين . واللجنة مقتنعة بهذه الفكرة نظرا للأحداث التي وقعت خلال هذه السنة ، ولتوافق الآراء الساحق تأييدا للمؤتمر والذي ظهر خلال الأنشطة المختلفة التي نظمت تحت رعاية اللجنة .

وكما فعلنا في الأعوام السابقة ، نظمنا ندوات دولية حكومية اقليمية ، إحداها في نيودلهي تعطفا من الحكومة الهندية ، وثانية في نيويورك لإقليم امريكا الشمالية ، وثالثة يجري الإعداد لها ، لتنعقد في هافانا بدعوة كريمة من حكومة كوبا ، نائبة رئيس اللجنة . كما استمر برنامج مؤتمرات واجتماعات المنظمات غير الحكومية ، فقد عقدت مؤتمرات اقليمية في نيودلهي ونيويورك ، واجتماع دولي عقد في

Digitized by UNOG Library

جنيف حيث كان لنا شرف الاستماع الى خطاب ايجابي ومسؤول للرئيس عرفات . وسيزودنا مقرر اللجنة ، ممثل مالطة ، بمزيد من المعلومات المفصلة عن هذه الانشطة المتنوعة عندما يقدم تقرير اللجنة . وأكتفي بالقول بأن اللجنة تواصل تأكيدها على أن عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط يجب أن يكون الهدف الأول للعمل الدولي .

وتشعر لجنتنا بالارتياح للاهتمام الذي أظهرته بعض المنظمات ذات النفوذ ، والشخصيات السياسية ، والشخصيات المؤثرة في الرأي العام . وكثير منها من اسرائيل والجاليات اليهودية في امريكا الشمالية ، وذلك فيما يتعلق بتسوية المشكلة الفلسطينية . إن الاجتماعات التي نظمتها ادارة شؤون الإعلام للصحفيين عملت على تزويد وسائط الإعلام بكل المعلومات المتعلقة بالمشكلة ، وبالمعلومات عن توصيات لجنتنا . ويسعدني أن ألاحظ أن الحركة تنمو ، وأن الرأي العام يجري تعبئته تأييدا لتسوية تفاوضية تمشيا مع توصيات لجنتنا . وتعتزم اللجنة ، وقد قوى من عزيمتها هذه التجارب المشجعة ، أن تكثف عملها لدعم فكرة عقد مؤتمر السلام الدولي ، وأن تجعلها العنصر الرئيسي لبرنامج العمل في العام القادم . وفي هذا الصدد تعوّل اللجنة على الدعم الكامل من جانب الأمين العام ، وعلى تفاني العاملين في شعبة الحقوق الفلسطينية وادارة شؤون الإعلام الذين أسهموا كثيرا في أنشطتنا .

لقد وضحت الحاجة الملحة لإحراز تقدم ملموس في عملية السلام نظرا لزيادة التوتر والعنف في الأراضي المحتلة ، وتدمير مخيمات اللاجئين ، وضياع أرواح بريئة مرات عديدة خلال العام الماضي . وبوصفي رئيسا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أحطت الجمعية العامة ومجلس الأمن علما بهذه الحوادث المقلقة ، راجيا إن تظهر كل الأطراف المعنية دليلا جديدا على الارادة السياسية اللازمة للتعجيل بعملية السلام التي دعت إليها الأمم المتحدة ، إن الحالة الراهنة من عدم الاستقرار والتدهور المستمر ، والتي تهدد بالانفجار في أية لحظة الى مواجهة كبرى ، لا يترتب عليها سوى تأخير أكثر لهذه العملية .

Digitized by UNOG Library

(السيد ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لقد حان الوقت لنا جميعا بعد أربعين عاما من الحرب لكي نلزم أنفسنا بعزم بالسلام . ولكي يكون سلاما دائما يجب الا يكون سلاما فلسطينيا فقط ، أو سلاما عربيا فقط ، أو سلاما اسرائيليا فقط . يتعين أن يكون سلاما اسرائيليا وعربيا معا . لقد ثبت أن الاسلحة ليست حاسمة في تسوية كل النزاعات . ويذكرنا التاريخ جميعا بهذا في كل وقت . ولذلك فإن الطريقة الموضوعية الوحيدة المتاحة لنا هي في التنفيذ الكامل لخطة السلام التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

وإذ تشعر اللجنة بالارتياح ازاء تطور الاحداث في هذا العام ، خاصة بالنسبة للرغبة الواضحة في الدخول في عملية سلم تفاوضية ، فإنها تطلب مرة أخرى من كل الأطراف المعنية أو المهتمة بالموضوع بأن تسمو فوق الاعتبارات الخاصة ، وتعيد تقييم الحالة بما يتفق مع المصالح المفهومة جيدا لكل دول المنطقة وشعوبها . وتعتبر التسوية السلمية لهذا الصراع من خلال تحقيق العدالة والأمن للجميع على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في نفس الوقت من واجبات ومسؤوليات الأمم المتحدة ، التي سيؤدي الوفاء بها الى الاسهام إسهاما كبيرا في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة برمتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سعادة السيد اليكسندر بورغ اوليفييه ممثل مالطة ليتولى عرض تقرير اللجنة A/42/35 .

السيد بورغ أوليفييه (مالطة) ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير هذه اللجنة عن أنشطتها وأعمالها خلال عام ١٩٨٧ .

خلال عام ١٩٨٧ ، بذلت اللجنة كل جهد ممكن للاضطلاع بولايتها على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وواصلت إبقاء الحالة المتصلة بقضية فلسطين قيد الاستعراض ، واستمرت في النهوض بتنفيذ توصيات الجمعية العامة المتعلقة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . واستمرت أيضا في إيلاء أولوية للانعقاد المبكر لمؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم . وفي الفصل الأول من التقرير تقدم اللجنة تقييما شاملا وموجزا للحالة في السنة قيد الاستعراض ، وتؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب كل الجهات المعنية .

Digitized by UNOG Library

ويصف الفصلان الثاني والثالث من التقرير ولاية اللجنة وتنظيم الاعمال ، وهما بالتالي اجرائيان في محتواهما .

ويرد وصف للاجراءات التي اتخذتها اللجنة خلال السنة في الفصل الرابع من التقرير . وفي القسم ألف - ١ ، استعراض الحالة ، تعرب اللجنة عن قلقها المتزايد ازاء استمرار تدهور الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وقد ساور اللجنة القلق ازاء استمرار اسرائيل في انتهاج سياستها الرامية الى مصادرة الاراضي التي يملكها العرب في الاراضي المحتلة والى توسيع مستوطناتها وفرض سياسة القبضة الحديدة . وساور اللجنة أيضا شديد القلق ازاء مواصلة اسرائيل اتخاذ تدابير ادارية واقتصادية وغيرها لزيادة ترسيخ سيطرتها على الاراضي المحتلة ، معوّقة بذلك تنميتها الذاتية .

وفي نفس الوقت لاحظت اللجنة مع التقدير أنه قد تم التوصل الى توافق في الآراء بشأن برنامج المساعدة التي ستقدمها منظومة الامم المتحدة للشعب الفلسطيني ، وأن الجهود سوف تتجه الآن الى تنفيذ هذا البرنامج .

ويتضمن القسم ألف - ٢ ملخصا للرسائل التي وجهها رئيس اللجنة الى الامين العام ورئيس مجلس الامن ، مسترعيا انتباههما الى الاحداث التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وحاثا إياهما على اتخاذ تدابير ملائمة على أساس قرارات الامم المتحدة وفي مناسبات متكررة ، كما يتبين من هذا القسم ، أعرب رئيس اللجنة عن القلق البالغ إزاء استمرار وتكثيف الهجمات على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان ، وإزاء عدد من الحوادث الخطيرة التي وقعت في الاراضي المحتلة ، مثل اطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين من جانب الجنود الاسرائيليين وعمليات الاعتقال والترحيل وإغلاق المدارس والجامعات وفرض حظر التجول في العديد من المناطق .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، تابعت اللجنة عن كثب أنشطة مجلس الامن بشأن المسائل المتعلقة بولايتها ، وشاركت في مناقشاته عند الاقتضاء . وقد اجتمع مجلس الامن بناء على طلب الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لينظر في الحالة في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ، بما في ذلك القدس . وقد أكد المجلس من جديد في قراره ٥٩٢ (١٩٨٦) أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس . وطلب المجلس من اسرائيل أن تلتزم فورا وبدقة بهذه الاتفاقية . وشجب بقوة الحوادث التي قتل فيها أو جرح طلاب عزّل ، وطلب الافراج عن جميع المحتجزين .

وكما قلت من قبل ، واصلت اللجنة إيلاء أولوية قصوى للانعقاد المبكر لمؤتمر دولي للسلم وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . وجهودها في هذا الصدد موضحة في القسم ألف - ٣ من الفصل الرابع ، وكذلك في الفصول اللاحقة . واستمرت اللجنة تتابع عن كثب مع التقدير جهود الامين العام في هذا الصدد .

واشتركت اللجنة من خلال ممثليها في ١٣ مؤتمرا واجتماعا دوليا نظمتهم أجهزة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجلس الوطني الفلسطيني وغيرهم . وقد تابعت اللجنة باهتمام شديد القرارات والنتائج التي أسفرت عن هذه المؤتمرات والاجتماعات . ومن دواعي التشجيع الكبير للجنة تزايد الوعي والزخم المؤيد لتوصياتها ، خاصة التوصية الخاصة بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط . وترد قائمة كاملة بكل هذه الاجتماعات والوثائق الختامية ذات الصلة في الفقرتين ٥٤ و ٥٥ من التقرير .

Digitized by UNOG Library

ويصف القسم باء - ١ الأنشطة التي نظمتها اللجنة في اطار جهودها المستمرة لتوسيع نطاق اتصالاتها مع المنظمات غير الحكومية ، والتعاون معها في إسهامها في تعميق الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وفي تهيئة جو أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة . وقد عقدت ندوتان اقليميتان للمنظمات غير الحكومية في آسيا وامريكا الشمالية بالاضافة الى اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية عقد في جنيف . كما عقد اجتماعان تحضيريان . وحضر هذه الاجتماعات عدد من المنظمات غير الحكومية أكبر بكثير عن السنوات السابقة ، ومن بينها منظمات من الأراضي المحتلة ومن اسرائيل ذاتها . وحضر الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية ، الذي أسعد اللجنة أن تستقبل فيه السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوجه خاص ، ٢٧٠ منظمة غير حكومية ، وهو عدد لم يسبق له مثيل . وحضر هذا الاجتماع أيضا عدد من الشخصيات السياسية البارزة ، مما دل على الاهتمام الدولي المتعاظم بهذه القضية وعلى التأييد المتزايد الذي تحظى به توصيات اللجنة .

كما أن من دواعي التشجيع الكبير للجنة أن المنظمات غير الحكومية أكدت مجددا في شتى الاعلانات التي اعتمدت في تلك الاجتماعات على ضرورة وإلحاحية عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط وفقا لقراري الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال و ٤٣/٤١ دال ، وتعهدت بتعزيز جهود المنظمات الدولية غير الحكومية للترويج لذلك الهدف . وفي هذا الصدد ، فإنه من دواعي التشجيع للجنة أيضا التزام المنظمات غير الحكومية في اوروبا بالعمل من أجل زيادة تأييد حكوماتها للمؤتمر ، ولاسيما في البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

Digitized by UNOG Library

وكما هو موضح بالتفصيل في القسم باء - ٢ ، عقدت حلقات دراسية في منطقتي آسيا وامريكا الشمالية فضلا عن حلقة دراسية لامريكا اللاتينية ستعقد في كوبا في الشهر المقبل . واشترك في تلك الحلقات العديد من الشخصيات السياسية البارزة والبرلمانيين ومقرري السياسة ، فضلا عن بعض الاكاديميين وخبراء آخرين . ومن دواعي السرور للجنة أن المشتركين في الحلقات الدراسية الاقليمية قد أكدوا من جديد في استنتاجاتهم وتوصياتهم أن قضية فلسطين تمثل لب الصراع في الشرق الاوسط ، وأنه لا يمكن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون تمكين الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وأكد المشتركون مجددا أيضا ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

Digitized by UNOG Library

وتشمل الفقرة الفرعية باء (٣) من الفصل الرابع على المعلومات المتعلقة بالانشطة التي قامت بها شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للامانة العامة في مجال الدراسات والبحوث وتجميع المعلومات ، وكذلك المعلومات المتعلقة بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وقد واصلت الشعبة هذه الانشطة لدعم هدف اللجنة الرامي الى تعبئة أكبر عدد من المؤيدين على أوسع نطاق ممكن .

ويتناول الفصل الخامس الانشطة التي قامت بها ادارة شؤون الإعلام التي واصلت برنامجها الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين بهدف زيادة نشر المعلومات الدقيقة والشاملة عن القضية على نطاق عالمي . وقد تضمن البرنامج الإعلامي أنشطة صحفية ومنشورات ، وتغطية للاحداث بواسطة الاذاعة السمعية والبصرية ، وإيفاد بعثة من الصحفيين لتقصي الحقائق الى الشرق الاوسط ، ومجموعة من اللقاءات الوطنية والاقليمية بين الصحفيين .

وفي توصيات اللجنة الواردة في الفصل السادس ، تنتهي اللجنة في تقريرها الى أنه خلال السنة قيد الاستعراض استمر التفهم الدولي لقضية فلسطين وتأييد حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف في الزيادة . وفي الوقت نفسه ، أعربت اللجنة من قلقها البالغ من أنه ما لم يحرز تقدم نحو تسوية تفاوضية لقضية فلسطين ، فإن التوتر والعنف سيستمران في الازدياد مع إمكانية حدوث عواقب وخيمة بالنسبة الى المنطقة . وتعتبر اللجنة أن القضية بلغت مرحلة جديدة تستلزم بذل جهد جماعي جديد ومركّز لتحقيق حل شامل وعادل ودائم ، وتطلب الى مجلس الامن أن يتخذ اجراء ايجابيا عاجلا على أساس التوصيات التي صاغتها اللجنة في تقريرها الاول ، والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ . وتؤكد اللجنة مرة اخرى أن عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، وفقا للمبادئ التوجيهية والاحكام الاخرى الواردة في قراري الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم و ٤١/٤٢ دال ، يشكل مساهمة رئيسية نحو التوصل الى الحل ، وتنوي اللجنة أن تزيد من تركيز جهودها نحو هذا الهدف وأن تجعله المحور الذي يتمركز عليه برنامج عملها في العام القادم

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : المتكلم التالي مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلطسينية . والآن أعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : السيد الرئيس ، يطيب لي وأنا أتناول الكلمة للمرة الأولى أمام هذه الجمعية الموقرة في دورتها الحالية ، أن أعرب لكم عن تهنئتي القلبية وتهنئة وفد منظمة التحرير الفلسطينية لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . كما يسرني أيضا أن أحيي في شخصكم بلدكم الصديق ، جمهورية المانيا الديمقراطية التي وقفت دائما الى جانب النضال العادل لشعبنا العربي الفلسطيني والشعوب المناضلة كافة من أجل حريتها واستقلالها ، واضافة الى سعيها الدؤوب لتحقيق الانفراج الدولي ونزع السلاح وصيانة السلم في العالم . إننا لواثقون من أن حكمتكم وخبرتكم الطويلة ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة على الوجه الاكمل .

أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم ، السيد همايون رشيد شودري ، على ادارته الحكيمة والموفقة لأعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة .

ويسرني أيضا أن أشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ومساعيه المتواصلة لزيادة فرص إحلال السلام وتخفيف عوامل التوتر وتأكيد دور الأمم المتحدة في توطيد وصيانة الأمن والسلم الدوليين .

تعود الجمعية العامة مجددا لمناقشة "قضية فلسطين" وتتزامن هذه المناقشة هذا العام عام ١٩٨٧ ، مع حلول العديد من المناسبات الاليمة المرتبطة بها . ففي هذا العام تحل الذكرى السبعون لوعد بلفور المشؤوم في عام ١٩١٧ ، والذكرى الاربعون لقرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ ، والذكرى العشرون لعدوان حزيران/يونيه في عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لكل أرض وطننا فلسطين ، كما تحل أيضا

Digitized by UNOG Library

الذكرى الخامسة للغزو الاسرائيلي للبنان ومذابح صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ . وهي حقا ذكريات قاسية أليمة ومريرة ، حيث لم يعرف أي شعب آخر غير الشعب الفلسطيني هذا العدد من الهجرات والتشريد ومحاولات التصفية .

لقد تعرّض شعبنا الفلسطيني منذ بداية هذا القرن الى حلقات متصلة من المؤامرات والاعتداءات التي استهدفت احتلال فلسطين وإجلاء الشعب الفلسطيني عنها بكل وسائل العنف والارهاب والقتل . لقد كان الهدف ، منذ البداية ، ومازال ، إلغاء الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا وثقافيا وسياسيا بل وجغرافيا .

ففي عام ١٩١٧ ، وَعَدَ لورد بلفور ، وزير خارجية بريطانيا العظمى آنذاك ، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين منكرا في الوقت نفسه الحقوق الاساسية لشعب فلسطيني الذي كان يشكل ٩٠ في المائة من تعداد السكان ، والذي كان يملك ٩٧ في المائة من مساحة الاراضي الفلسطينية . ومنذ ذلك الحين أدت سياسة الانتداب البريطاني التي قامت على دعم الهجرة اليهودية غير المشروعة ماديا ومعنويا من جهة وقمع شعبنا من جهة أخرى ، الى ايجاد الاساس المادي للنكبة التي حلت بشعبنا .

Digitized by UNOG Library

وفي عام ١٩٤٧ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المعروف رقم ١٨١ (د ـ ٢) القاضي بتقسيم وطننا فلسطين وإقامة دولتين مستقلتين فيها ، واحدة يهودية وأخرى عربية . وقد قامت دولة اسرائيل ، ولم تقم الدولة الفلسطينية حتى الآن .. وقد أدت هذه النكبة ، فيما أدت اليه ، الى تشريد أكثر من مليون فلسطيني في ذلك الوقت ، مازالوا يسكنون المخيمات في الدول العربية المجاورة ، وفي الضفة والقطاع ، وأماكن اخرى . ولقد رفضت اسرائيل دوما تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الى ديارهم ، وهو القرار الذى أكدته الامم المتحدة دون انقطاع منذ تاريخ اتخاذه ، ومنذ ذلك التاريخ . وعلى مدى السنوات السابقة لعام ١٩٦٧ واصلت اسرائيل حربها ضد شعبنا الفلسطيني ، فشنت الغارات وارتكبت سلسلة من المجازر الدموية ، في قبية والسموع ونحالين ، كما شاركت في العدوان الثلاثي ضد مصر في عام ١٩٥٦ . أما أبناء الشعب الفلسطيني الذين بقوا على أرض وطنهم . فقد تعرضوا لكل أنواع التنكيل والتمييز العنصرى ، فمنعوا من الحركة ، ومن العمل ، ومن التعليم ، ومن كافة حقوق الانسان الاخرى ، ويعيشون حتى الآن كابوس الغربة في أرض الآباء والاجداد .

في هذا العام ، تكون قد انقضت عشرون عاما على الاحتلال الاسرائيلي لبقية الاراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، وهي ، في الواقع ، عشرون عاما من المعاناة الاليمة ومن القمع والاضطهاد لشعبنا الفلسطيني الذى منع من التمتع بأبسط الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية للمناطق الخاضعة للاحتلال ، خاصة اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، التي ترفض اسرائيل اعتبار أنها تنطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة . ورغم مرور كل هذه السنوات ، فليس هناك جديد ، إلا مزيدا من القمع ومزيدا من الارهاب . فرقم الخمسة آلاف معتقل ، هو رقم ثابت في السجون الاسرائيلية ، أما عدد الذين عبروا سجون الاحتلال الاسرائيلي ، خلال هذه المدة فيقارب ، الـ ٥٠٠ ألف ، أى أكثر من ٢٥ في المائة من عدد السكان ، وأكثر من ٥٠ في

Digitized by UNOG Library

المائة من عدد البالغين . أما هدم البيوت والاعتقالات الادارية وطرد القيادات وأبعاد الافراد ، فهو لم يتوقف أبدا . أما الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ، فتقفل باستمرار ولمدد تتجاوز الستة شهور أحيانا . الاعتداءات على المخيمات والمدن والقرى ودور العبادة والاماكن المقدسة من قبل قوات الجيش الاسرائيلي ، وعصابات المستوطنين المسلحة ، أصبحت جزءا من الحياة اليومية ، والاكثر من ذلك فان اطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم بما فيهم الاطفال والنساء ، أصبحت أيضا جزءا من المعاناة اليومية لشعبنا تحت الاحتلال . وبالاضافة لكل ذلك ، تستمر عمليات مصادرة الاراضي ، وزرع المستوطنات ، والاستيلاء على مصادر المياه التي شحت الى درجة تهدد البيئة ، بل والحياة ذاتها ، اضافة الى الإمعان في تدمير القاعدة الاقتصادية وربط اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي . وباختصار فان سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، تقوم على أساس العمل من أجل تدمير البناء الاقتصادى والسياسي والاجتماعي وحتى الانساني لشعبنا الفلسطيني ، بهدف تهجيره مرة اخرى ، وفق مخطط التهجير الجماعي "ترانسفير" الذى أصبح الحديث عنه يملأ اسرائيل ، بالرغم من كل القرارات المتكررة الصادرة عن الامم المتحدة ، بما فيها قرارات مجلس الامن ، وذلك ليبقى ضم الضفة والقطاع الى اسرائيل الخيار المستقبلي الوحيد .

تمر في هذا العام أيضا الذكرى الخامسة للاجتياح الاسرائيلي للبنان الشقيق وحصار بيروت عام ١٩٨٢ ، وهو الاجتياح الذى استهدف سحق شعبنا وتدمير ارادته ، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى القوى الوطنية اللبنانية المناضلة وبالرغم من فشل اسرائيل في تحقيق أهدافها هذه ، فقد أدى هذا العدوان الى وقوع عشرات الالاف من الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين ، والى تدمير كامل أو جزئي لعشرات من المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية ، ولابد أن نذكر هنا بمسؤولية اسرائيل المباشرة عن اقتراف مذبحة صبرا وشاتيلا ، مأساة العصر الحديث ، والتي تمت

Digitized by UNOG Library

تحت أنظار قوات الاحتلال الاسرائيلي ، بعد رحيل قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، وبالرغم من الاتفاقيات المعقودة في هذا المجال . لقد واجهت اسرائيل مقاومة باسلة أثناء الاجتياح وبعده ، مما ألحق بها خسائر فادحة ، اضطرتها للانسحاب الجزئي من لبنان ، ولكنها كما هو معروف ، مازالت تحتل قسما من الأراضي اللبنانية في الجنوب ، وتتدخل في شؤونه ، وتعيث فيه دمارا وتخريبا . وفي نفس الوقت تستمر اسرائيل في الاعتداء على شعبنا الفلسطيني ومخيماتنا في لبنان ، تقصفها من البحر والجو . اننا نطالب بانسحاب اسرائيل الفوري من الأراضي اللبنانية ، ووضع حد للعدوان الاسرائيلي ورفع الحصار البحري الاسرائيلي ، وإيقاف قرصنتها ، كما نطالب بانقاذ مخيماتنا في بيروت وجنوب لبنان ، وتمكين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ، من إعادة تعميرها ، وتقديم المساعدات لسكانها .

Digitized by UNOG Library

هذه هي المعاناة المستمرة والاليمة لشعبنا الفلسطيني ، هذه هي صورة اسرائيل التي تبعث على الاشمئزاز ، فهي دولة محتلة ، تمارس الارهاب ضد السكان المدنيين دون تمييز ، جلبت لنفسها وللمنطقة ، الدمار والحروب ، والنزاعات الطائفية والعرقية والدينية ، تحالفت مع كل قوى الشر في العالم مثل جنوب افريقيا ، النظام العنصري ، ومع كل الدكتاتوريات التي سقطت والآيلة للسقوط .

أمام كل ذلك ، وبالرغم من ذلك ، صمد شعبنا الفلسطيني المناضل ، في الارض المحتلة ، وفي المخيمات ، وفي مواقع الشتات . صمد ضد كل محاولات القمع والتشريد والقتل والتذويب ، مقاوما بكل أشكال المقاومة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، الاحتلال الاسرائيلي ، متمسكا بهويته الوطنية الفلسطينية ، وبحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . وهي حقوق مشروعة أقرتها الامم المتحدة ذاتها ، ومارستها كل الشعوب التي تعرضت للقمع والاحتلال الاجنبي . لقد أكد شعبنا أن وجوده الوطني حقيقة ثابتة ، وأن حقوقه لا يمكن القفز عنها وإلا فلا سلام ولا أمان في المنطقة بأكملها .

رغم الصورة القاتمة السائدة في "اسرائيل" والتي تبعد احتمالات السلام لابد هنا من الاشارة الى انه الى جانب مظاهر العنصرية والتعصب والتطرف هناك قوى متزايدة - وان كانت تمثل تيارا ضعيفا - أخذت تنضم الى معسكر السلام ، إدراكا منها لفداحة الاخطار التي تنطوي عليها السياسات الاسرائيلية ووعيا منها أن اقامة السلام تتوقف على إنهاء الاحتلال وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني . وفي الوقت الذى تقوم فيه حكومة اسرائيل العنصرية بسن التشريعات التي تمنع هذه القوى من ممارسة حقها المشروع في البحث عن السلام ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعمل على تقديم الدعم والتشجيع لقوى السلام داخل اسرائيل هذه ، التي وقفت بشجاعة ضد غزو لبنان والتي تقف اليوم ضد الاحتلال الاسرائيلي وتقف مع حقوق شعبنا الفلسطيني . اننا في الحقيقة نتطلع بأمل الى ذلك اليوم الذي تزداد فيه مثل هذه القوى انتشارا وتأثيرا داخل المجتمع الاسرائيلي .

Digitized by UNOG Library

ماكانت "اسرائيل" قادرة على اتباع سياساتها المشار اليها لولا الدعم المادي والسياسي والمعنوي المقدم لها من حكومة الولايات المتحدة الامريكية . ولعل من أبرز المعوقات على طريق تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط ، الى جانب الموقف الاسرائيلي المتعنت نفسه ، هو هذا الموقف الامريكي المشار اليه والداعم بشكل تلقائي ودائم للتعنت وللرفض الاسرائيلي ، الموقف الامريكي المعادي لحقوق شعبنا الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، بالرغم من الدعوات المتتالية الموجهة للولايات المتحدة لتتخذ موقفا متوازنا يسهم ايجابيا في تحقيق السلام ، ولكن هذا الموقف ، وصل للاسف الى حد التبعية للموقف الاسرائيلي دون النظر للمثل والمبادئ التي اعتادت أن تعلنها الولايات المتحدة الامريكية .

ومؤخرا سيدي الرئيس ، وكمثال على هذا الموقف الامريكي المعادي ، قامت وزارة الخارجية الامريكية باتخاذ قرار بإغلاق مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن ، وهو موقف ليس معاديا فقط للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ، وإنما هو أيضا موقف معاد لحقوق المواطن الامريكي في الاطلاع على وجهات النظر المختلفة .

والأسوأ من ذلك ، أنه منذ مدة ، والسلطة التشريعية لحكومة الولايات المتحدة الامريكية منهمكة في إقرار خطوة عدائية جديدة ضد الشعب الفلسطيني ، فقد قام مجلس الشيوخ الامريكي مؤخرا بإقرار مشروع قانون مضاد لمنظمة التحرير الفلسطينية ويمنع عملها في الولايات المتحدة الامريكية ، اضافة الى مواد اخرى في المشروع ، ترى فيها العديد من الجهات الامريكية هنا انتهاكا واضحا للدستور الامريكي ولحقوق المواطن في حرية التعبير وتوزيع المعلومات ، ولعله من المحزن فعلا أن تقوم الجهة التشريعية لدولة عظمى بإخضاع المنطق والموقف السياسي المتوازن لمصلحة الانحياز الاعمى والابتزاز السياسي ، وإخضاع دستورها وقانونها لمتطلبات جماعات الضغط الصهيونية .

Digitized by UNOG Library

إن مشروع القانون المشار اليه يتطلب فيما يتطلبه إنهاء عمل بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك ، وهو ما يمثل قمة الغطرسة ، لما يشكله من انتهاك لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة نفسها ، ولاتفاقية المقر ولمبادئ واعراف القانون الدولي والمعاهدات الدولية الاخرى ، بل هو اعتداء على الامم المتحدة ذاتها ، اعتداء على هذا الانجاز التاريخي لشعوب العالم التي قدمت ملايين الشهداء من أجل التوصل اليه . وفي هذا المجال قام العديد من المجموعات في منظمتنا الموقرة بالتعبير عن رفضها لذلك ، خاصة المجموعة العربية والمجموعة الاسلامية ومجموعة عدم الانحياز . ونحن نتقدم بالشكر الجزيل لتلك المجموعات ولكل من وقف وقفة مبدئية في هذا الموضوع ، وهم يشكلون الاغلبية الساحقة المقاربة للإجماع في منظمتنا . وفي هذا الصدد فإننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل على موقفكم وبيانكم ، كما نتقدم بالشكر أيضا للامين العام على موقفه الواضح في هذا المجال . كما اننا نتوقع من كل الاصدقاء ومن المجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم لنا عند أية تطورات لاحقة حفاظا على هذا الانجاز الدولي ، وان كنا نأمل أن يسود صوت العقل باتجاه عدم استكمال اجراءات إقرار مشروع القانون المذكور .

لقد قال "بيريز" أمام الجمعية العامة ، إنه ليس هناك اجماع في الحكومة الاسرائيلية على "فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط" ونحن في الواقع لا نفهم ماذا تعني "فكرة مؤتمر دولي" . وعلى ما يبدو فإنها تعني قبول فكرة التفاوض ، في نظره ، في اطار مؤتمر دولي ما ، دون تحديد الاساس السياسي لهذا المؤتمر أو لصلاحياته ، أى انها مطالبة للعرب بتقديم كل شيء دون أي تحديد لما ستقدمه اسرائيل . ونحن إذ نلحظ فرقا بين "بيريز" و "شامير" ، قطبي السياسة الاسرائيلية ، فيما يتعلق باسلوب الطرح والموقف من بعض القضايا الاجرائية المتعلقة بالمؤتمر الدولي ، فاننا لا نرى فرقا على الاطلاق في جوهر موقفهما السياسي الرافض للسلام الحقيقي ، إذ أن هناك إجماعا في الحكومة الاسرائيلية على رفض المؤتمر الدولي كما أقرته الامم المتحدة وعلى رفض الانسحاب الشامل وعلى رفض الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ورفض حقه في ممارستها .

Digitized by UNOG Library

باختصار ، نحن لا نرى ان الاسلوب الصحيح والمنافع للتوصل الى عقد المؤتمر الدولي للسلام ، هو التركيز على المسائل الاجرائية ، دون المسائل المتعلقة بالجوهر والمضمون السياسي للمؤتمر ، بالرغم من أهمية الاولى . وما نراه جميعا ونشاهده من مهارات ومناورات في عرض المواقف التكتيكية يتعلق فقط بالاجراءات دون مساس بالمحتوى السياسي الجوهري ، وهذا في الحقيقة يستهدف ابتزاز الجوهر السياسي والحيلولة دون تحقيق المطلوب من هذا المؤتمر الدولي . إننا نرى أن أى موقف ايجابي حقيقي من مسألة النزاع في الشرق الاوسط ، ومن المؤتمر الدولي للسلام كما وصفته قرارات الامم المتحدة ، يجب أن يستند الى نقطتين أساسيتين : النقطة الاولى هي الموقف من احتلال الارض والذي يقتضي الإقرار بضرورة انسحاب اسرائيل انسحابا شاملا من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . والنقطة الثانية هي الموقف من حقوق الشعب ، وهذا يقتضي الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا لهذا الشعب . فبالنسبة لهاتين النقطتين فإن حكومة اسرائيل بجناحيها تجمع على رفضهما كليا بينما ترفض حكومة الولايات المتحدة الامريكية الاعتراف بالحقوق الوطنية . وبالمقابل فنحن في منظمة التحرير الفلسطينية ، كنا ومازلنا على استعداد للعمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والدائم . نحن على استعداد للتوصل الى حل عادل في إطار المؤتمر الدولي الفاعل ، الذي تحضره كافة أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة وبحقوق متساوية وتشترك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن التي يمكنها أن تشكل فيما بينها لجنة للتحضير لهذا المؤتمر الدولي ، وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط .

لقد قدم شعبنا الفلسطيني العديد من المبادرات من أجل التوصل الى حل مقبول يقود الى تحقيق السلام في المنطقة ، ولكن شعبنا لم ولن يساوم حول هويته الوطنية الفلسطينية وحقه في بناء دولته الفلسطينية على أرضه ، لان هذا ببساطة يعني قبوله بالانتخار الذاتي ، وهي ليست سمة من سمات الشعوب .

Digitized by UNOG Library

لقد أكدت الدول العربية ، أكثر من مرة ، رغبتها الصادقة في تحقيق السلام في المنطقة ، من خلال حل قضية فلسطين التي هي جوهر الصراع في المنطقة . ولعل من أبرز مبادرات السلام العربية مشروع فاس للسلام . الذى أقرته القمة العربية عام ١٩٨٢ وأكدت عليه القمم اللاحقة ، بما في ذلك قمة عمان الأخيرة قبل أسابيع ، حيث أعلن العرب قبولهم للمؤتمر الدولي القائم على الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة كوسيلة مناسبة لتحقيق السلام في المنطقة . كما أكدت هذه القمة في عمان رفضها لاي حلول لا تضمن الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ولا تضمن تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف .

كذلك لا بد من القول إننا ننظر بارتياح لتزايد الدعم الدولي لعقد المؤتمر الدولي للسلام ، وتزايد التأييد الدولي لحقوق شعبنا . وفي هذا المجال فإننا نتقدم بالشكر للدول الاسلامية والدول الافريقية ولمجموعة عدم الانحياز وللدول الاشتراكية ، وبشكل خاص للأصدقاء في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، على مواقفها الداعمة . كما اننا ننظر بارتياح الى تطور موقف دول السوق الأوروبية المشتركة في هذا المجال . وما زلنا نأمل أن تعيد الولايات المتحدة الامريكية النظر في موقفها واتخاذ موقف متوازن يفتح المجال أمام احتمالات جادة للتوصل الى السلام المنشود . وفي هذا المجال أيضا ، لا يسعنا إلا أن نشيد بمساعي الامين العام للامم المتحدة ، باتجاه تحقيق المؤتمر الدولي للسلام . ونحن اذ نعبر عن ثقتنا بالسيد بيريز دى كوييار ، إلا أننا لا نملك إلا أن نبدي بعض التحفظات على تقريره حول الوضع في الشرق الاوسط لوجود بعض الثغرات التي نعتقد أنها ناتجة عن الجانب الفني في مرحلة الإعداد . وكمثال على ذلك ، يقول التقرير في الفقرة ٢٥ إن "التقرير المطلوب من الامين العام في القرار ٤٣/٤١ دال بشأن عقد مؤتمر السلام الدولي ... الخ" بينما الواقع أن الذى الوارد في القرار ٤٣/٤١ دال هو "ترجو من الامين العام أن يواصل جهوده ... لعقد المؤتمر وأن يقدم تقريرا عن ذلك ..." وليس مؤتمرا دوليا للسلام ، أي المؤتمر الذي نصت عليه قرارات الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

مازالت الحرب العراقية ـ الايرانية مستمرة للسنة الثامنة على التوالي جالبة الدمار لكلا البلدين الجارين المسلمين والعضوين في حركة عدم الانحياز ، مستنفدة طاقات كل منهما على كافة المستويات ومؤدية الى فقدان مئات الالاف من الرجال والشباب ، الامر الذي لم يشهد له العالم مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية . وقد كنا في منظمة التحرير الفلسطينية ، منذ اللحظة الاولى لاندلاع هذه الحرب ، مصرين على ضرورة إيقافها ومشاركين في العديد من المساعي الخيرة في هذا الاتجاه . ونحن هنا إذ نؤكد هذا الموقف مرة اخرى ، فاننا نعبر عن ترحيبنا الكبير بهذا الاجماع الدولي على ضرورة الوقف الفوري لهذه الحرب ، هذا الاجماع الذي أخذ أبرز أشكاله من خلال قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وفي هذا المجال فاننا نعرب عن تأييدنا لهذا القرار ولضرورة العمل الفوري على تنفيذه ، وهو الموقف الذي اكدت عليه القمة العربية في عمان . ولعل ما يدعو الى ضرورة الاسراع في الخطوات المطلوبة ، اضافة لكل ما سبق ، هو ازدياد خطر امتدادها واشتعالها بما يهدد منطقة الخليج كلها . وفي هذا المجال نعلن تضامننا مع العراق الشقيق وكذلك مع الكويت ، وكل الدول الشقيقة الاخرى ، في دفاعها عن سيادتها وحرمة أراضيها . وما زال الامل يحدونا في أن تستجيب ايران للجهود الدولية من أجل وقف الحرب ، حقنا للدماء وتوفيرا للطاقات وتوجيها للجهود باتجاه الاعداء الحقيقيين المستفيدين من هذه الحرب ، مثل الامبريالية والصهيونية اسرائيل ، ودرءا لكافة الاخطار الخارجية التي تهدد منطقة الخليج بشكل عام .

اننا ندرك مدى الترابط بين الوضع في الشرق الاوسط والوضع العالمي ، لذلك فاننا نشارك شعوب العالم في التطلع الى محادثات الحد من التسلح النووي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، وفي هذا المجال ، فاننا نود أن نحذر من مخاطر السياسة النووية الاسرائيلية ، وما يمكن أن تجره على المنطقة وعلى السلام العالمي من ويلات وكوارث ومضاعفات . وكذلك فاننا نأمل أن يؤدي اجتماع القمة القادم بين الدولتين العظميين ، الى تخفيف التوتر الدولي ، وتوطيد السلام العالمي ، والاسهام في حل النزاعات الاقليمية وفي مقدمتها النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

Digitized by UNOG Library

ومن ناحية أخرى ، اننا ندرك أن قضايا السلم والحرية في العالم كل لا يتجزأ ، ولذلك فلا بد من تكثيف الجهود الدولية للاسراع في تحقيق استقلال ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ودعم نضال شعب جنوب افريقيا للتخلص من نظام النير العنصري الذي يمثل سبة في جبين هذا العصر الحديث .

اننا نقف بحزم الى جانب نضال بلدان المواجهة الافريقية . ضد سياسة الاحتلال والعدوان والتهديد التي يمارسها النظام العنصري في بريتوريا المتحالف مع اسرائيل . كما أننا نقف الى جانب كوبا ونيكاراغوا وكافة شعوب أمريكا الوسطى واللاتينية في دفاعها عن حريتها واستقلالها . وفيما يتعلق بقبرص ، فلا بد من تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما يحفظ لهذا البلد الصديق سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وعدم انحيازه . كما أننا نؤيد الجهود المبذولة لاعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية .

لن يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولرئيسها الصديق ماسامبا ساري على أعمالها وما بذلته من جهود مثمرة في أداء المهام التي أسندتها اليها الجمعية العامة . وأغتنم هذه الفرصة لاشيد بالنتائج الممتازة التي تمخض عنها اجتماع المنظمات غير الحكومية في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر الماضي . كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر أيضا الى لجنة التحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، والى كافة المنظمات المتخصصة التي تدعم شعبنا الفلسطيني ، وبشكل خاص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) .

ختاما ، قال بيريز أمامكم أن اسرائيل تحتفل هذا العام بعيدها الاربعين ، وأن اليهود ، ومن خلال ذكرياتهم ومعاناتهم للمحرقة (الهولوكوست) عادوا الى وطن ايمانهم ومهد قيمهم المقدسة ، أي الى فلسطين .

ولكن ما فات بيريز قوله وذكره أن احتفال اسرائيل ذلك بعد هذه السنوات قام على حساب شعب فلسطين ودفعه الى هولوكوست لا يقل بشاعة عما مر به اليهود . كما فاته

Digitized by UNOG Library

أن القيم المقدسة لا تعرف التمييز العنصري ولا يمكن أن تنتصر لفريق على حساب ظلم فريق آخر .

أما دعوة بيريز لشعبنا لتناسي الماضي والبحث عن حياة سلمية آمنة لأطفالنا وأطفال اسرائيل ، فردنا عليه أن الطريق واضح وأن شعبنا من خلال قبول قيادته للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام لايجاد الحل العادل والمقبول هي فرصة العمر التي لا تتكرر اذا ما استمر بيزيز وأمثاله في سياستهم العنصرية التوسعية الرافضة لحق شعبنا في الحياة ، حقه في الوطن والسيادة والحرية والاستقلال .

السيد بدوي (مصر) : تعود الجمعية العامة اليوم الى بحث المسألة الفلسطينية ، وهو ما نهجت عليه الأمم المتحدة لسنوات طويلة . الا أن أكثر ما يثير الاهتمام هذا العام عنه في أي من الأعوام الماضية أن المناقشة اليوم تتم في ذكرى مرور أربعين عاما على تناول المنظمة الدولية لهذه المسألة أول مرة . كما أنها تأتي وقد مضى على صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) أكثر من عشرين عاما . هذا القرار الذي يمثل في رأي المجتمع الدولي الأساس المناسب لتسوية مرضية وعادلة ، تلك التسوية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

لقد مضت كل هذه السنوات وشهد الشرق الأوسط خلالها حروبا ضروسا وصدامات عسكرية دموية ، أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا ، وأدت الى فترات ممتدة من العداء والنزاع ومن المواجهة والتعنت ومن عدم الاستقرار وفقدان الموارد ومن الاعتداء والتشريد واحتلال أراضي الغير .

ولقد مضت أيضا هذه الأعوام العشرة ، منذ أن طرحت مصر مبادرتها السلمية التاريخية التي استهدفت تحقيق تسوية شاملة وعادلة ونهائية للمشكلة الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي . ولم تكن تلك هي المبادرة المصرية الأولى التي تسعى بها مصر الى انهاء هذا الوضع المؤرق الذي عانى ، ومازال يعاني ، منه الشرق الأوسط . بل لقد سبق المبادرة التاريخية مبادرات أخرى بدأت بمقترحات وعروض مصرية صادقة لتحقيق التسوية العادلة قبل عام ١٩٧٣ .

Digitized by UNOG Library

ثم عاودت مصر ، في قمة الصدام المسلح في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، طرح رؤيتها الجادة واستعدادها الصادق للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام تحت لواء الأمم المتحدة .

ولقد وقفت مصر ، طوال هذه العقود الأربعة ، تسعى من أجل الحفاظ على حقوق شعب فلسطين ، ناضلت خلالها نضالا مريرا ، وجاهدت طوالها جهادا عظيما ، تلقت أثناءها ضربات ، وفقدت فيها أبناء كراما وشهداء أبرارا ، الا أن ذلك كله لم يصب عزيمتها بكلل ، بل بقيت على عهدها للفلسطينيين رغم كل ما أصابها من جراح سواء من الخصم أو الشقيق أو الصديق .

Digitized by UNOG Library

رغم مشاعر خيبة الامل التي نشعر بها لمرور كل هذه الاعوام دون حل عادل يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية ، ويؤدي الى تسوية المسألة الفلسطينية التي هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط ، الا اننا من ناحية أخرى نرصد التحولات الكبيرة ، ونتابع التطورات الرئيسية التي أخذها مسار الاحداث في السنوات الاخيرة ، والتي كشفت عن تعزيز توجهات السلام ورغبات تحقيق التسوية لدى الطرف العربي والفلسطيني . ولا شك اننا نتبين أيضا رغبات ، ولو خافتة ، لدى الطرف الاخر للدفع نحو اقامة السلام . الا انه يبقى الخلاف بين المفهومين العربي والاسرائيلي لتلك التسوية .

لقد أوضح العالم العربي مرة أخرى خلال الايام الاخيرة ، في البيان التاريخي الصادر عن القمة العربية في عمان ، تأييده لاقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع الإطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ..... ان هذا الموقف الواضح ، يعكس بجلاء استعداد العالم العربي والفلسطيني للتفاوض مع الطرف الاسرائيلي في محادثات يكون اطارها المحدد هذا المؤتمر الدولي ، ويكون تحت اشراف الامم المتحدة .

والحقيقة أنه رغم عدم تحقق الآمال التي وضعتها بلادي في النجاح للتوصل الى اتفاق حول عقد المؤتمر الدولي للسلام خلال عام ١٩٨٧ ، وهو الهدف الذي سعت اليه الدبلوماسية المصرية بنشاط طوال الفترة التي انقضت منذ نظر الجمعية العامة للمسألة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، فلقد كانت هناك من ناحية أخرى تطورات ايجابية لها أهميتها وآثارها على الموقف العام بالنسبة لجهود التسوية الفلسطينية ، وأخرى للاسف سلبية ، لها تأثيراتها الضارة على هذه الجهود .

ومن بين هذه النقاط الايجابية ، يمكن الاشارة الى التأييد الواسع الذي أصبحت فكرة المؤتمر الدولي تحظى به في المجتمع الدولي . لقد ظهر ذلك جليا ، ولاول مرة ، في التقرير الذي صدر عن الامين العام للامم المتحدة وتناول فيه جهوده من أجل التعرف على آراء أعضاء مجلس الامن والاطراف المعنية بالنسبة لانعقاد المؤتمر ؛ حيث قال

Digitized by UNOG Library

الأمين العام أنه "وبخلاف المعهود في السنوات الإخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة" ، كما أوضح التقرير وجود "دلائل في الاشهر الاخيرة على وجود مرونة أكبر في المواقف تجاه عملية التفاوض" . A/42/277 ، الفقرة ٣ .

وهناك نقطة ايجابية أخرى عززت جهود الاطراف المختلفة المعنية بالموقف ، في سبيل مزيد من التفهم فيما بينها للمواقف والآراء التي تحكمها تجاه التسوية ، ونقصد بذلك الاتصالات التي بدأت لاول مرة أيضا بين أطراف لم تتحدث أو تتشاور بشكل مباشر لسنوات طويلة ، أو اللقاءات المتزايدة بين ممثلين عن الفلسطينيين وعناصر معينة في الجانب الاسرائيلي لها أهميتها وتأثيرها .

ومن ناحية أخرى ، فلقد واصلت مصر جهودها من خلال اتصالات مستفيضة لتحقيق هدف انعقاد المؤتمر الدولي ، وكان لبلادي اتصالات مع الجانب الاسرائيلي لاقناعه بجدوى الفكرة من ناحية ، وباهمية السعي الحثيث لبدء مرحلة المفاوضات النشطة لدفع جهود التسوية من ناحية أخرى .

أما عن النقاط السلبية التي أثارت الكثير من القلق لدينا ، وبالتاكيد لدى أطراف دولية عديدة لم تخف جزعها من هذه التطورات ، فان في مقدمتها الوضع المتدهور في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة . ولقد شهدت هذه المناطق الفلسطينية خلال الاسابيع القليلة الاخيرة درجة عالية من التوتر نتيجة لعمليات بطش وقتل مورست ضد أبناء الضفة والقطاع .... وهي تصرفات لا يمكن لبلادى الا أن تعبر عن شجبها لها ، ومطالبة السلطات المحتلة بالتصدي لها ومعاقبة القائمين بها .

كذلك اقترنت عملية الاستيطان المستمرة في الاراضي العربية والفلسطينية بظهور بعض الحديث من جانب قوى معينة في اسرائيل ، تنتهج سياسات أقل ما يمكن وصفها به هو التطرف الاعمى والخيال المريض ؛ ونقصد بذلك ما يتحدثون به من طرد الفلسطينيين كلية من الضفة والقطاع واستبدال سكانهما العرب بمهاجرين جدد من الخارج . ان مصر في شجبها لهذه التوجهات ، وادانتها لسياسة اقامة المستوطنات ، تؤكد موقفها من أن

Digitized by UNOG Library

كل هذه التصرفات والاجراءات لن تؤدي الا الى تعقيد جهود التسوية وغرس المزيد من الشكوك وعدم الثقة لدى الفلسطينيين تجاه نوايا الطرف الآخر ، الذي أصبح بعد مرور هذه الاعوام الاربعين منذ تقسيم فلسطين يسيطر بالكامل على كل اقليم فلسطين تحت الانتداب . الا أن تلك السيطرة لم تحقق لهذا الطرف التمتع بأي استقرار ، أو تحقيق السلام ، أو الاطمئنان لامن أبنائه ومواطنيه .

ومنا هنا ، فان الامر في تقدير بلادي يحتاج الى انبثاق مفاهيم جديدة لدى المجتمع الاسرائيلي ، تبنى على التخلي عن الافكار العتيقة في التوسع على حساب أراضي الغير وممتلكاتهم وتقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للآخرين .... وتستند الى الثقة المتبادلة والتطلع الى العيش في سلام وحسن جوار مع الجانب الفلسطيني ، دون تهديد بعنف أو سعي الى سيطرة .

Digitized by UNOG Library

اننا على ثقة من أن الكثير من عناصر الموقف اليوم تؤشر الى امكانات حقيقية للتحرك من أجل تحقيق تسوية تعيد الاستقرار الى فلسطين وتبني السلام والامن لكل شعوب الشرق الاوسط .... ولا سبيل الى ذلك سوى من خلال عقد المؤتمر الدولي ، والتفاوض في اطاره دون شروط مسبقة بين الإطراف المعنية .

ومن هنا ، فان من الضروري أن تستمر كل القوى المحبة للسلام في التحرك من أجل تشجيع الجانب الاسرائيلي لكي يحسم أمره نهائيا في المشاركة في هذه العملية التفاوضية .... وبلادي تقوم من جانبها بكل ما تستطيع في هذا الشأن ؛ كما أنها على ثقة من أن الجانبين الفلسطيني والاردني سيكونان في اللحظة المناسبة على استعداد للدخول الى هذا المؤتمر على الاسس التي أجمع عليها المجتمع الدولي ، ممثلا في الامم المتحدة .

وان التسوية ينبغي أن تحقق انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وضمان حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير عن طريق مشاركة ممثليهم الشرعيين في هذه الجهود ؛ وأمن جميع شعوب ودول الشرق الاوسط ، دون تهديد بعدوان أو سيطرة .

لقد طالت سنوات المعاناة وعدم الاستقرار ولا شك أن الوقت قد حان لكي نبذل جميعا جهدا صادقا وجادا لتحقيق تسوية تصون لكل صاحب حق حقه .. وسوف تمضي مصر في تحملها لمسؤولياتها ، غير عابئة بالصعاب أو العقبات ، حتى يتم تحقيق هذا الهدف السامي النبيل .... وهو اعادة السلام والاستقرار الى أرض فلسطين والشرق الاوسط .

السيد صلاح (الاردن) : بعد ستة أيام تصادف الذكرى الاربعون لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، الذي تلاه خلق دولة اسرائيل . وقبل أشهر مرت الذكرى العشرون لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة بالاضافة الى الجولان وسيناء عام ١٩٦٧ . وقد يكون من المناسب ، بل وحتى من المفيد والضروري ، استذكار بعض الحقائق الاساسية المتصلة بالقضية الفلسطينية . فمثل هذا الاستذكار يسهّل علينا بلا شك فهم حيثيات هذه القضية ، وربما فهم أسباب استعصائها على الحل حتى الآن . ويجب أن أسارع الى القول

Digitized by UNOG Library

إنني أفعل ذلك ليس لانكأ جرحا هو نازف أصلا ، أو لتعقيد مشكلة هي شائكة بطبيعة الحال . أفعل ذلك فقط لما في استرجاع الماضي من فائدة في فهم الحاضر ، واستكشاف آفاق المستقبل إن أمكن .

وعلينا فاننا اذا ما عدنا الى بداية المشكلة الفلسطينية ، نجدها تكمن في أساسها في نظرة الحركة الصهيونية لطبيعة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بداية ، ثم لدور اسرائيل في المنطقة فيما بعد . فقد عرّف قادة الحركة الصهيونية ، سواء قبل قيام دولة اسرائيل أو بعدها ، هذه الحركة ودورها بشكل يتناقض تماما مع الحقوق العربية الثابتة في فلسطين . فانطلق هؤلاء ، وعلى صعيد الممارسة ، من قناعة مؤداها أن الوجود اليهودي في فلسطين يعني اللاوجود العربي في هذا الاقليم . ولهذا باشرت الوكالة اليهودية بتنفيذ برنامج الوطن القومي اليهودي في فلسطين على أساس تناقضه تناقضا مطلقا مع وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه ، فكانت الترجمة الفعلية على صعيد رسم السياسة والتنفيذ للمشروع الصهيوني هي بروز حركة استيطانية توسعية ، قادتها طبيعتها الاستغلالية والشمولية الى ممارسة العنصرية بشكل فاضح . ونشأ عن ذلك أن عرّف قادة الحركة الصهيونية طبيعة الوطن القومي اليهودي في البداية ، ودور اسرائيل فيما بعد . بشكل توسعي استيطاني وليس على أساس التعايش والتنازل . ولذلك تصرف قادة الوكالة اليهودية في البداية على أساس أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض . وعندما اصطدم المستوطنون الجدد بالواقع المتمثل في وجود الشعب العربي الفلسطيني في أرض أجداده ، ومقاومته لفكرة الوطن القومي اليهودي القائم على جلب المهاجرين من مختلف الاصقاع وامتلاك الاراضي بشتى الوسائل ، تجاهل هؤلاء المستوطنون الوجود العربي وأنكروا شرعيته ، ورفضوا التعامل معه بايجابية أو على أساس من الموضوعية والعدالة والواقعية . فسعت الحركة الصهيونية الى تغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين ، مثلما حاولت تغيير الهوية العربية والوضعية القانونية لهذا الاقليم . فرفضت قيادة الوكالة اليهودية مختلف الاقتراحات المقدمة من مختلف الأطراف بما فيها الأردن آنذاك ، والتي أعطت المستوطنين اليهود حقوقهم المدنية

Digitized by UNOG Library

والسياسية بالنسبة الى عددهم مع حفظ الهوية العربية لفلسطين ، ولاصحابها حقوقهم الوطنية والسياسية أيضا . وكان منطلق الاردن في تحركه السياسي آنذاك هو الا تحل المشكلة اليهودية في فلسطين على حساب أصحابها الشرعيين .

لكن قادة الصهيونية العالمية رفضوا مثل هذه الاقتراحات ، فقرنوا ممارستهم العنصرية الاستغلالية السابقة بتطرف ورفض واضحين ، وأصروا على تغيير الوضع القانوني والتركيب السكاني لفلسطين . وضمن ذلك سعوا الى انكار وجود العرب والعمل على طردهم أو تحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية بمساعدة خارجية اذا اقتضى الامر . وقد تجاوب العالم الغربي مع هذا التوجه لاسباب عديدة . ويعود هذا التجاوب في معظمه الى مصلحة الغرب في حل المشكلة اليهودية ، ثم الى عدم ادراك الرأي العام في تلك الدول لطبيعة الحركة الصهيونية التي حاولت بذكاء اخفاء حقيقة أهدافها وممارساتها تجاه الشعب العربي الفلسطني . فحتى توجد المبرر الاخلاقي لمشروع غير عادل وعدواني في جوهره ، صورت تلك الحركة دورها في فلسطين بأنه جلب الحضارة لهذا الجزء "المتخلف" من العالم وتعميم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والرخاء لهذه المنطقة ومكانها . هذا في الوقت الذي كانت فيه الشركات العقارية اليهودية تقوم بالحصول على الاراضي بشتى الطرق بما فيها الابتزاز والغش وغيرها من الاساليب غير المشروعة ، معتبرة هذه الاراضي محرمة على العمل العربي ومقتصرة على العمل اليهودي ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال تحويل ملكيتها أو بيعها لغير يهودي في المستقبل . وقد كان هذا التشريع الذي طبق ولايزال بشكل صارم ، من أبرز الامثلة على الطبيعة الاستغلالية العنصرية للمشروع الصهيوني .

Digitized by UNOG Library

وفي تلك الاثناء سعى قادة الوكالة اليهودية لاقناع العالم الخارجي ، ولاسيما العالم الغربي ، بأن مشروع الوطن القومي اليهودي ممكن من الناحية العملية وقابل للنجاح ، وذلك من أجل خلق المبرر السياسي لدعم هذا المشروع . وصورت المعارضة العربية له بأنها عمل محدود لحفنة محرضة من زعماء الإقطاع المحليين ، يقومون بذلك لاسباب شخصية ونتيجة خلافات عائلية وتنافس على الزعامة المحلية . ولذلك استمر برنامج تهويد فلسطين في ظل حركة استيطانية توسعية وممارسة عنصرية متطرفة قائمة على تشويه الحقائق وانكار الواقع وسلب حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية ، بما في ذلك إخفاء حقيقة الاهداف الصهيونية في فلسطين ، ثم إنكار وجود الفلسطينيين وتشويه دوافع وطبيعة مقاومتهم للبرنامج الصهيوني . وكان هذا هو أول مصدر للمرارة والعنف والرفض العربي الذي لم يتمكن من النضوج والتطور في ظل الانتداب البريطاني .

ثم أكملت اسرائيل - بعد قيامها - برنامجها الذي بدأته بتهويد ما استولت عليه من أراض عربية ، وذلك عندما شردت ثلاثة أرباع مليون فلسطيني كلاجئين الى الدول العربية المجاورة . وتعرفون أن عدد هؤلاء الآن يبلغ المليوني لاجئ مسجلين على قوائم وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) . وقد تمت عملية تهجير اللاجئين الفلسطينيين ضمن مخطط مدروس استند في أساسه على الارهاب المنظم ، كمذبحتي دير ياسين وقبية . وقد اعترف بذلك مؤخرا وزير الدفاع الاسرائيلي الحالي ورئيس وزراء اسرائيل سابقا اسحق رابين . وهكذا أضافت اسرائيل مصدرا جديدا للمرارة والالم لدى الفلسطينيين .

وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حاولت الامم المتحدة تسوية المشكلة الفلسطينية سلميا بشكل يضمن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨) والذي ينص على حق هؤلاء اللاجئين في العودة أو التعويض ، الى جانب تطبيق قرار التقسيم ١٨١ (١٩٤٧) وهو القرار الذي استندت اليه اسرائيل في تبرير وجودها قانونيا . وقد تجاوب العرب مع هذا السعي . وتم تحت اشراف لجنة المصالحة الخاصة بفلسطين توقيع بروتوكول لوزان لعام ١٩٤٩ والذي نص على ضرورة

Digitized by UNOG Library

تطبيق هذين القرارين . وتمنى العرب أن تبادر الامم المتحدة والدول الكبرى الى فرض حل سلمي على أساس تنفيذ ذلك البروتوكول .

الا أن اسرائيل التي وقعت هذا البروتوكول عشية بحث الامم المتحدة لمسألة عضويتها في الامم المتحدة ، وكبادرة تبين أنها دولة محبة للسلام ، وهو أحد شروط العضوية الاساسية لأية دولة في المنظمة الدولية ، عادت وتخلت عن التزامها بعد ذلك بأيام بعد أن دخلت الامم المتحدة ، ثم لجأت الى مختلف الحجج والذرائع لرفض القرارين ١٩٤ و ١٨١ ، متعللة بأن اللاجئين مشكلة عربية من حيث سبب نزوح هؤلاء وبالتالي من ناحية حلها . هذا الى جانب الادعاء بعدم قدرة اسرائيل على استيعاب هؤلاء اللاجئين اقتصاديا ، بالاضافة الى الخطورة الامنية التي كانوا سيمثلونها . وتدركون أن اسرائيل جلبت ولاتزال من المهاجرين اليهود ما يزيد عددهم عدة أضعاف على عدد اللاجئين الفلسطينيين . كما تعرفون أيضا الخطورة الامنية الناجمة عن عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين والذين شكلوا نواة للكفاح ضد اسرائيل ، وحافزا للدول العربية المضيفة لمقاومة ما تدعيه اسرائيل من أي تهديد محتمل من عودة هؤلاء اللاجئين ، الذين كانوا سيعودون أصلا ضمن عملية سلمية وتنازل متبادل . وكانت النتيجة الحتمية لموقف اسرائيل المتعنت من قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم ورفضها التخلي عن أي من الاراضي التي احتلتها بالقوة خارج نطاق خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين أن تعمقت المرارة لدى الفلسطينيين ثم تضاعفت مخاوف الدول العربية المجاورة من أطماع اسرائيل . وقد أكدت اسرائيل بموقفها هذا انها لا تعطي أهمية للآلام الفلسطينيين ولا تقر لهم بحقوق . كما أنها لا تعبأ بقرارات الامم المتحدة التي أوجدتها . لا بل برهنت اسرائيل باستمرار على أنها مصرة على التوسع والعدوان ... وعدم التخلي عما تغتصبه من أرض وحقوق .

ومثلما عمّق استمرار مشكلة اللاجئين المرارة والرفض لدى الفلسطينيين ، فقد غذى لديهم الرغبة في العودة واسترجاع حقوقهم ، فبادروا للعمل بشتى الطرق السياسية أولا ، ثم المقاومة المحدودة ثانيا ، وذلك من أجل ابقاء قضيتهم الانسانية حية . كما

Digitized by UNOG Library

استحال على الدول العربية الرضوخ لشروط اسرائيل للسلام في ضوء رفضها التام لحقوق اللاجئين الفلسطينيين ، وعدم السماح لهم بالعودة أو منحهم التعويض المناسب .

أما الدول الكبرى فقد أملت عليها مصالحها الوقوف الى جانب اسرائيل ، بينما وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ قراراتها ذات الصلة . وقد سعت اسرائيل باستمرار الى تغيير الأوضاع في المنطقة واعادت ترتيبها عسكريا لصالحها ، فاشتركت في عام ١٩٥٦ في حملة السويس ، لكن التوافق الدولي والموقف الحازم للدولتين العظميين فوتا عليها فرصة التوسع والهيمنة وفرض شروطها على مصر آنذاك . غير أن هذا التوافق لم يمتد ليشمل القضية الفلسطينية . لا بل سرعان ما تلاشى أمام رياح الحرب الباردة التي هبت على المنطقة وأدت الى بروز حالة من الاستقطاب الدولي انعكست بدورها سلبيا على المشكلة الفلسطينية . ففي ظل غياب خيار اقليمي سياسي أو عسكري وانعدام الوفاق الدولي جمدت القضية الفلسطينية حتى منتصف الستينات ، وتلاشت فرص تسويتها السياسية . وقد لعبت اسرائيل ، كدولة منتصرة ومدعوة من الخارج ، الدور الأكبر في التحكم في تلك الظروف التي كانت هي مسؤولة عن قيامها أصلا .

لكن اسرائيل عادت فاستغلت قيام اللاجئين الفلسطينيين بتحريك قضيتهم المؤجلة بالاضافة الى قضايا اقليمية أخرى ، ولاسيما استغلال مياه نهر الأردن وطبريا ، فاحتلت الضفة الغربية وغزة بالاضافة الى سيناء والجولان عام ١٩٦٧ . فمرة أخرى استخدمت اسرائيل القوة لمعالجة حقوق الفلسطينيين بدلا من محاولة تفهم دوافع لجوئهم للمقاومة المشروعة لتقدم لهم تنازلات معقولة . لقد اختارت اسرائيل دفع الفلسطينيين والدول العربية الى استعمال القوة بدلا من أن تلاقيهم في منتصف الطريق ، فنفذت خطة معدة سلفا ، مكنتها ليس فقط من احتلال أراض عربية جديدة ، بل والسيطرة على أغلبية عربية مطلقة في هذه الأراضي ، ثم تهجير عدد جديد من اللاجئين الفلسطينيين ، بعضهم تشرد للمرة الثانية . وقد نجم عن احتلال اسرائيل عام ١٩٦٧ للضفة الغربية وغزة سيطرتها على حوالي مليون وربع مليون عربي ، بالاضافة الى تشريد حوالي ربع مليون لاجئ .

Digitized by UNOG Library

وقد حاول العرب جهدهم لتحقيق تسوية سلمية على أساس التنفيذ العاجل والكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي قبلته كل من مصر والاردن ، إلا أن اسرائيل عملت على إحباط تلك الجهود ، وفضلت حكم مليون ونصف عربي في الضفة الغربية وغزة والجولان السورية بقبضة حديدية على أن تتنازل وتعترف بالحقوق العربية والفلسطينية . وتتبع اسرائيل برنامجا شاملا محكما من الاجراءات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والادارية تخالف في مبدئها وتنفيذها حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري ، وكما لم تتورع الوكالة اليهودية عن ممارسة الابتزاز والخديعة والارهاب قبل عام ١٩٤٨ لتنفيذ البرنامج الصهيوني ، فان اسرائيل تتبع شتى السبل من أجل تسهيل ضمها للأراضي العربية المحتلة وطرد مئات الالاف من الفلسطينيين من بيوتهم وممتلكاتهم وحرمانهم حقوقهم السياسية . وتأخذ هذه السياسة أشكالا متعددة تنطلق في جوهرها من الرغبة في التوسع والعدوان واللجوء الى القوة كأسلوب وحيد وثابت لحل مشاكل اسرائيل الناجمة عن عزمها على ضم الاراضي العربية المحتلة .

وكما تعرفون أيها السادة الاعضاء فان هناك منظمات رسمية وشعبية ، بعضها سري والآخر علني تعمل من أجل طرد وتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة والعرب السوريين من الجولان .

وتنفيذا لسياسة الضم الزاحف للأراضي العربية المحتلة رسمت اسرائيل ونفذت شبكة دقيقة من الممارسات التي تمس مختلف جوانب الحياة للفلسطينيين كأفراد وكشعب ذي حقوق سياسية . فهي تتدخل في حرية التعليم والعبادة بشكل سافر ، وتقيد حركة المواطنين ، وتدنس الاماكن الدينية ، وتمارس سياسات العقاب الجماعي ، وتعتقل وتعذب وتسجن لدرجة انه ربما لا يوجد فلسطيني تحت الاحتلال لم يتعرض شخصيا لنوع من أنواع العقوبات على يد سلطات الاحتلال . ومن أخطر هذه الممارسات سياسة اسرائيل الاستيطانية التي تأخذ أشكالا متعددة كاقامة المستوطنات الجديدة ، وزيادة حجم القائم منها ، وجلب المزيد من المستوطنين اليها .

Digitized by UNOG Library

ورغم أن سياسة الاستيطان الاسرائيلي قد فشلت في تحقيق ما أرادته اسرائيل ، إلا أن لها آثارا سلبية على فرص السلام ، وأبرز هذه الآثار السلبية هو دور المستوطنين في استفزاز وارهاب الفلسطينيين وتهديد حياتهم . إن هذه المستوطنات دليل جديد - إن كان هناك حاجة لمثل هذا الدليل - على طبيعة اسرائيل التوسعية وعلى نيتها العدوانية . وهدف اسرائيل من اقامة هذه المستوطنات هو خلق حقائق ثابتة من خلال الاستيطان تجعل الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وغزة والجولان أمرا صعبا . ورغم شجب الامم المتحدة لنشاط اسرائيل الاستيطاني وضمها لكل من القدس العربية والجولان السورية ، لما في ذلك من خطورة على فرص السلام في المنطقة ، استمرت اسرائيل في نشاطها الاستيطاني التوسعي وتجاهلت المطالبة بالعدول عن اجراءات الضم التي أقدمت عليها وذلك دون اكتراث بارادة المجتمع الدولي أو اعتبار لامكانية السلام . بل أردفت سياساتها التوسعية هذه بعملية نهب اقتصادي واستغلال لامكانيات الاراضي المحتلة وسلب لمواردها الطبيعية .

ومما يزيد الامر تعقيدا ويعمق الشعور بالمرارة لدى الفلسطينيين خاصة والعرب عامة وحتى لدى الاسرة الدولية هي محاولة اسرائيل إنكار الآثار السلبية لمثل هذه السياسات على الفلسطينيين وعلى الاراضي المحتلة وبالتالي على احتمالات السلام . فكما حاول قادة الحركة الصهيونية في بداية هذا القرن خداع العالم ببراءة مشروعهم وأهميته تحاول اسرائيل الآن تضليل الرأي العام العالمي ، ولاسيما في الولايات المتحدة ، حيث تتمتع بالتاثر والنفوذ ، حول طبيعة وجودها في الاراضي المحتلة وحقيقة سياساتها . فهي تدعي أنها تقوم بتطوير هذه الاراضي وتحسين اقتصادياتها . وتقوم بنشر ما تنفقه من مبالغ طائلة على مستوطناتها ومستوطنيها ، بشكل يوحي وكأن هذه المبالغ والاموال تنفق على الفلسطينيين وعلى تنمية مواردهم بينما هي تقوم بعملية سلب منظمة لموارد الضفة الغربية وغزة الشحيحة أصلا ، ولاسيما المياه واستغلال الاسواق وممارسة الحمائية المزدوجة ، حيث تغلق أسواق الضفة الغربية وغزة بوجه أي صادرات غير صادرات اسرائيل . وتمنع منتوجات هذه الاراضي من الدخول الى أسواق اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

وأهم من ذلك ، وكما فعلت من قبل ، تحاول اسرائيل إقناع العالم ، وبشكل خاص مؤيديها وحلفاءها بأن سياساتها هذه هي التي ستقود الى السلام ، والتي ستجبر العرب على الجلوس الى طاولة المفاوضات بموجب شروط المحتل المنتصر ، مصورة أن المعارضة الرئيسية لمثل هذا السلام تأتي من حفنة من المتطرفين أو من تسميهم بالارهابيين . كما تصور اسرائيل أن عدم الرضوخ لتلك الاقلية - على حد زعمها - والتغلب عليها في نهاية المطاف هو أمر ليس ممكنا فقط بل وضروري أيضا . تماما كما صورت الحركة الصهيونية المعارضة العربية والمقاومة الفلسطينية في بداية المشروع الصهيوني على أنها من عمل فئة محدودة من المحرضين ذوي المصالح الخاصة والضيقة .

وهكذا تصور اسرائيل المعارضة الرئيسية للسلام حسب شروطها والرفض العربي لتصفية الحقوق الفلسطينية والعربية وتوسعها بأنه عمل هامشي يتسم أصحابه بالرفض والتطرف . إن محرضي الامس - في رأي الحركة الصهيونية - هم ارهابيو اليوم حسب زعم اسرائيل وهم في كلتا الحالتين ، رغم تفاوت الزمن ، فئة محدودة . وفي هذه الاثناء يستمر البرنامج الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة . كما يبقى المليون ونصف عربي في الاراضي المحتلة - في رأي اسرائيل - إما غير مهمين سياسيا وبالامكان تحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثالثة أو ارهابيين يجب القضاء عليهم .

ومرة أخرى تفشل اسرائيل في معالجة المشكلة الفلسطينية على أساس التعايش والتنازل .

Digitized by UNOG Library

ما هي العبرة الرئيسية من هذا الاستذكار السريع لتطورات القضية الفلسطينية ؟ اننا نستطيع في هذه العجالة أن نضع أيدينا على الثوابت أو النمطية في سياسة اسرائيل التي تسببت في قيام المشكلة الفلسطينية في البداية ، ثم في استمرار هذه المشكلة ، وأخيرا في انعدام حلها . وسأقوم بتلخيص هذه الثوابت بشكل عام لثقتي بأن السادة المندوبين على علم بمعظمها إن لم يمكن جميعها .

أولا - إن العبرة الأولى التي يستنتجها المحلل لمنهج اسرائيل تجاه المشكلة الفلسطينية ، هي أن القادة الاسرائيليين ما زالوا يستخدمون الافكار والمرتكزات الاساسية التي استخدموها في بداية مشروعهم الصهيوني لاستيطان فلسطين واجلاء سكانها عنها .

ثانيا - إن محور التوجه الاسرائيلي ومنطلق التفكير الصهيوني يقوم في أساسه على مبدأ الانكار وليس الإقرار . فقد أنكروا في البداية وجود الفلسطينيين ، ثم بعد ذلك حقوقهم . ويكملون هذا بانكار ارتكابهم أي خطأ أو اساءة تاريخية بحق الفلسطينيين . فبعد أن سلبت اسرائيل الأرض الفلسطينية تنكر الحقوق الفلسطينية وما ترتكبه من اساءات ومخالفات ضدهم .

ثالثا - إن اسرائيل لا تنظر الى الفلسطينيين كأفراد لهم حقوق انسانية أو كشعب ذي حقوق سياسية . وهدف اسرائيل الأساسي كان دائما تجريد الفلسطينيين من حقوقهم السياسية ، ولكن معارضة الفلسطينيين لمثل هذا التوجه الاسرائيلي قاد اسرائيل بالتالي الى انتهاك حقوقهم الانسانية .

وهكذا فان نتيجة رفض الفلسطينيين لسلب حقوقهم السياسية منهم أدى الى أن حرمتهم اسرائيل من التمتع بحقوقهم الانسانية في محاولة منها لحملهم على الرضوخ للأمر الواقع . تماما مثلما أن رفض الدول العربية لسياسة اسرائيل التوسعية وحملاتها العسكرية ضدهم جعلها تواصل اعتداءاتها عليهم في محاولة منها لحملهم على التنازل عن حقوقهم في فلسطين والتخلي عن دعمهم للفلسطينيين . وقد نجم عن هذا التوجه أن أصبحت اسرائيل تنظر الى الفلسطينيين كأهداف عسكرية يجب القضاء عليها لما يشكلونه

Digitized by UNOG Library

من خطر على أمن اسرائيل وباعتبارهم لا يتجاوبون إلا مع القوة . أما بالنسبة الى الدول العربية فتصر اسرائيل على الادعاء بأن غاية هذه الدول هي تدميرها والقضاء عليها وتتخذ من ذلك مبررا لاستخدام القوة والضربات الوقائية ضد الدول العربية وعلى ذلك انتهجت اسرائيل تجاه الفلسطينيين سياسة العيش على حسابهم وبدونهم بدلا من السعي للتعايش معهم .

رابعا - ولتبرير هذه السياسة لجأ قادة اسرائيل الى تصوير دولتهم على أنها تعيش في حالة حصار دائم وأنها تتصرف من موقع الاخيار والضرورة . هذا في الوقت الذي يدرك العرب ، والعالم الآن ، أن اعتداءات اسرائيل وممارساتها هي من موقع الخيار المدروس دي الأبعاد الاستراتيجية التوسعية .

خامسا - نتج عن توجه اسرائيل التوسعي هذا قيام سياسة خارجية لديها مبنية على استخدام القوة والعنف تمثلت في ممارسة الضربات الوقائية والمفاجئة كما حصل في حرب عام ١٩٦٧ ، وضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، والغارة على تونس عام ١٩٨٥ وغزو لبنان قبل ذلك بثلاث سنوات . وعليه فقد انعدمت السياسة السلمية لاسرائيل . وأرجو ألا تنخدعوا بالدعاية السلمية الاسرائيلية . فهناك سياسة عسكرية في اسرائيل . ولا تزال المحاولات السلمية داخل اسرائيل مخنوقة ضمن دعوات التطرف والرغبة في التوسع والهيمنة . وقد انجرت أطراف مهمة وراء دعاة التطرف بحكم موقعهم الرسمي ، وربما أدى ذلك الى طغيان التطرف والرفض على أية محاولة للتنازل والتعايش .

أخيرا ، إن على اسرائيل - إن أرادت التسوية السلمية - أن تبادر الى تبني سياسة سلمية ، وهذا يتطلب أن يبدأ قادتها بالتفكير سلميا بدورها في المنطقة وبحل مشاكلها ولاسيما مشكلة احتلال الأراضي العربية وتشريد أصحابها ، كما أن عليهم أن يعيدوا تعريف هذه المشاكل وأن ينطلقوا من مبدأ الإقرار بالمشاكل القائمة وبالاخطاء التي اقترفوها ضد الفلسطينيين ، والاعتراف بأن هناك ظلما أوقعوه بهم ، وأن مشكلة اللاجئين ليست مشكلة ومسؤولية عربية بل مشكلة اسرائيلية في الأساس . كما أن على

Digitized by UNOG Library

اسرائيل النظر للفلسطينيين كاشخاص لهم حقوق انسانية ، وكشعب له حقوق سياسية ، وأن هذه الحقوق هي جوهر المشكلة الفلسطينية . وعلى اسرائيل أيضا الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة مكانية يجب حلها خارج فلسطين وعلى حساب العرب ، بل مشكلة سياسية هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي المنذر بالخطر .

فاذا ما بادرت اسرائيل الى هذا التوجه وابتعدت عن سياسة الانكار وما يترتب عليها من ممارسات أدت الى خلق حالة الرفض والعنف والمرارة لدى الفلسطينيين والعرب فانه سيغدو بالامكان حل المشكلة الفلسطينية وحل الكثير من مشاكل اسرائيل السياسية والاخلاقية .

وفي هذا الاطار فان أمام اسرائيل الآن فرصة ، نرى أنها تاريخية ، في تأييد انعقاد المؤتمر الدولي على أساس تطبيق قراري مجلس الامن ٣٣٨ و ٢٤٢ حيث تشارك فيه جميع الاطراف العربية المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب العربي الفلسطيني على قدم المساواة بالاضافة الى الدول الخمس الدائمة العضوية . ونتمنى على الدول التي لا تزال مترددة في تأييد عقد هذا المؤتمر أن تبادر الى ذلك وأن لا تنساق وراء دعوات رفض انعقاده التي تمكن اسرائيل من تحقيق مكاسب اقليمية في ظل الاستمرار باطالة النزاع العربي الاسرائيلي وعدم حله .

Digitized by UNOG Library

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

ما برحت قضية فلسطين تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها الثالثة في عام ١٩٤٨ . وقد ظلت هذه القضية لاكثر من أربعة عقود تشكل لب التوتر المستمر في الشرق الاوسط . إن إطالة النزاع العربي الإسرائيلي أمر يهدد السلم والامن في المنطقة ويجعل من الصعب على جهود السلم أن تحرز أي نجاح ، حيث تزداد المواقف تشبثا وتضاف مشاكل جديدة إلى المشاكل القائمة بالفعل .

ومنذ المناقشة الاخيرة لقضية فلسطين في الجمعية العامة ، ما برحت بعض الاطراف المعنية تبذل جهودا جدية لتحقيق مزيد من التقارب في الآراء بشأن طريقة النهوض بعملية التفاوض . وتشعر الدول الاثنتي عشرة بالقلق البالغ لانه على الرغم من هذه الجهود لم يحرز أي تقدم حقيقي حتى الآن للتوصّل إلى حل ، خاصة أن الجهود الرامية إلى بلوغ اتفاق بشأن مؤتمر سلم دولي لم تحرز أي طفرة حتى الآن . وما زالت الدول الإثنتا عشرة تعلّق آمالها على استعداد الاطراف المعنية مباشرة لكي تبذل محاولاتها من جديد بغية التوصل إلى تسوية دائمة شاملة وعادلة . فهذه الاطراف هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية وهي التي تملك الوسائل لتحقيق ذلك .

وترى الدول الإثنتى عشرة أن العناصر الرئيسية التي تؤدي بالضرورة إلى حل لهذا النزاع معروفة تماما . وقد أوضحنا موقفنا في إعلان البندقية المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ وفي البيانات المتعاقبة بشأن هذه القضية . ويستند موقفنا إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك الى المبدأين الاساسيين التاليين : أولا ، حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ؛ وثانيا ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بكل ما يتضمنه وما ينطوي عليه ذلك . واحترام هذين المبدأين واجب على جميع الاطراف المعنية ، وبالتالي على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، التي يتعين اشتراكهما في المفاوضات . ومن ثم يجب أن ينصب المحور الرئيسي لاي تسوية على المصالحة الدائمة

Digitized by UNOG Library

العادلة والكاملة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني حتى يتمكنا من العيش سويا في سلم وأمن .

وفي بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة ، دعا وزير خارجية الدانمرك ، باسم المجموعة الأوروبية ودولها الاثنتى عشرة الأعضاء فيها ، الأطراف في النزاع العربي الإسرائيلي أن تتيح الفرصة لاحلال السلم عن طريق الاعتراف بحقوق بعضها البعض . وما زالت الدول الإثنتى عشرة تعتقد أن ليس من الحكمة أو العدل أن يسعى أي طرف إلى حرمان الطرف الآخر من الحقوق التي يطالب بها لنفسه . وقد أكدنا مرارا وتكرارا ان إسرائيل لن تحصل على ما تستحقه من أمن واعتراف بها إلا عن طريق السعي إلى تسوية تفاوضية ، وعن طريق تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . وتود الدول الإثنتى عشر أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف يسمح له بمواصلة السعي من أجل مطالبه عن طريق الوسائل السياسية ، وترى أنه لتحقيق هذه المطالب ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة الاعتراف بحق الجميع في البقاء والأمن واحترام هذا الحق .

وينبغي أن يتم السعي لإيجاد حل دون اللجوء إلى العنف أو الى الإرهاب بصفة خاصة . ان هذه الانشطة تتنافى تماما مع القانون الدولي ، ولا تؤدي إلا إلى إعاقة التوصّل إلى حل سلمي . والمطلوب الآن هو اتخاذ خطوات إيجابية بغية تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتفهُّم . وتستطيع الجمعية العامة أن تسهم مباشرة في تحقيق هذه الغاية بتجنُّب اللغة القاسية المثيرة للخلافات دون داع وعن طريق اتاحة إجراء حوار بنّاء .

إن حل المشاكل القائمة بين إسرائيل وجيرانها ينبغي أن يؤسى على المبدأين الواردين في الميثاق وفي القانون الدولي ، وهما مبدأ عدم اللجوء إلى استخدام القوة وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . وهذا يعني ضمنا أن على إسرائيل أن تضع حدا لاحتلال الأراضي التي احتفظت بها منذ اندلاع الصراع في عام ١٩٦٧ ، وأن تتخلى عن سياساتها الاستيطانية غير المشروعة . ونحن نؤكد موقفنا مرة أخرى بأن أي تغيير في مركز الاراضي المحتلة أو هيكلها الديموغرافي هو تغيير غير قانوني بموجب القانون

Digitized by UNOG Library

الدولي ، ويشكل عقبة خطيرة أمام جهود السلم . وعلاوة على ذلك ، تكرر الدول الإثنتى عشرة أن سياسة إسرائيل فيما يتعلّق بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتنافى والقانون الدولي ، ومن ثم فهي سياسة باطلة .

وتشعر الدول الإثنتا عشرة بالقلق البالغ إزاء التطبيق الممعن في القسوة لبعض السياسات الاسرائيلية في المنطقة ، وآثار هذا التطبيق على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . إن أحكام اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ تنطبق على جميع هذه الأراضي الى أن يحين الوقت الذي ينتهي فيه احتلال اسرائيل للأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك في إطار تسوية شاملة عادلة ودائمة . وتجدد الدول الإثنتا عشرة نداءها لإسرائيل بأن تفي بالتزاماتها كدولة قائمة بالاحتلال ريثما يتم انسحابها ، وأن ترفع القيود المفروضة على الانشطة السياسية والاقتصادية وأن تضع حدا لسياسة الاستيطان غير القانونية ، وكما أكدنا مؤخرا في إعلاننا المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام .

لقد أعربت الدول الإثنتا عشرة بطرق متعددة وملموسة عن التزامها بالإسهام من أجل التوصّل إلى حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي . وأحد الأمثلة على هذا هي المساعدة التي ما زالت المجموعة الأوروبية تقدمها للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٨١ . وبغية المساعدة على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين ، ستواصل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الفلسطينيين مباشرة ، وذلك لكي تتيح لهذه الأراضي أن تتمتع بثمار التنمية الاقتصادية الطبيعية . وبالإضافة إلى ذلك ، وكإسهام من المجموعة الأوروبية من أجل التنمية الاقتصادية لهذه الأراضي ، قررت المجموعة في نهاية السنة الماضية أن تمنح الأراضي المحتلة حق الدخول لجميع منتجاتها المصنوعة المصدرة إلى دول المجموعة معفاة من التعريفة الجمركية ، وكذلك حق الدخول التفضيلي لبعض منتجاتها الزراعية ، ونحن نأمل أن يتمكن السكان الفلسطينيون من الاستفادة الكاملة من هذه الترتيبات على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، ما زالت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تضطلع بدور رئيسي في دعم وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) . وبالإضافة إلى الإسهامات الفردية المقدمة من الدول الاعضاء ، قررت المجموعة الاوروبية مؤخرا أن ترفع إسهامها النقدي في برنامج الأونروا التعليمي إلى ما يوازي ٣٠ مليون وحدة عملة أوروبية ، أي ما يساوي ٣٤ مليون دولار أمريكي ، وذلك للسنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على التوالي . وقد نشأت هذه الزيادة نتيجة لاتفاقية جديدة وقّعت عليها المجموعة الاوروبية والاونروا في تموز/يوليه الماضي ، تغطي الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩ ، حيث تصل القيمة الإجمالية للمعونة التي تقدمها المجموعة هذا العام بموجب هذه الاتفاقية ، بما في ذلك برامج الاغذية ، إلى ٣٥ مليون وحدة عملة أوروبية ، أي ما يساوي ٤٢ مليون دولار أمريكي .

Digitized by UNOG Library

وحيث أن التدابير التي وصفتها توا ، ذات مقصد إنساني وطابع اقتصادي ، فليس المقصود منها أن تكون بديلا ، ولن تكون بديلا ، للجهود المستمرة المبذولة لإيجاد تسوية سياسية لقضية فلسطين ، ولكنها يمكن أن تساعد مع ذلك في تحسين الحالة لحين إيجاد مثل هذه التسوية . إن الإثنتي عشرة دولة تعتقد على نحو راسخ ، أنه لا يمكن إيجاد تسوية إلا وفق المبادئ الواردة في إعلان البندقية والتصريحات اللاحقة الصادرة عن الاثنتي عشرة دولة ، وتنطوي هذه التسوية على تحقيق سلم شامل وعادل ودائم عن طريق المفاوضات السلمية . إننا ندرك الأهمية القصوى لهذه المهمة . ولقد أشرنا في الإعلانين الصادرين عنا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، أننا نؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيه الأطراف المعنية ، ويشارك فيه أي طرف يمكنه أن يسهم بطريقة إيجابية في استعادة السلم وصونه ، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وسوف يتيح هذا المؤتمر إطارا ملائما للمفاوضات التي يجب اجراؤها بين الأطراف المعنية مباشرة ، وهي الطريقة الوحيدة المتاحة في الوقت الراهن ، لدفع عملية السلم إلى الأمام .

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير الذي قدمه للجمعية العامة ، وفقا للقرار ٤٣/٤١ (دال) ، بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ، الاهتمام المتزايد من جانب المجتمع الدولي بفكرة عقد مؤتمر ، برعاية الأمم المتحدة على أساس مقبول من الجميع . بيد أن الأمين العام لاحظ أيضا اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالشكل الذي سيتخذه المؤتمر وبكيفية الإعداد له ، ويبدو أن هناك استعدادا عاما للنظر في الخيارات المطروحة بشأن الطريقة المقبولة للتفاوض . وفي هذا الصدد أحاطت الاثنتا عشرة دولة علما ، على نحو واجب ، بموقف البلدان العربية المؤيد للمقترح الخاص بعقد مؤتمر دولي ، وهو الموقف الذي أُعرب عنه في اجتماع قمة عمان .

وتؤيد الاثنتا عشرة دولة الأمين العام في الجهود التي يبذلها لدعم جميع الأطراف التي تسعى للتسوية السلمية . وستواصل الاثنتا عشرة دولة ، من جانبها ، الاتصال على نحو وثيق بجميع الأطراف المعنية ، وستبذل كل ما في وسعها لتشجيع هذه

Digitized by UNOG Library

الأطراف على تقريب مواقفها بقدر كاف يسمح بعقد مؤتمر دولي يستهدف تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

السيد لي ليوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : نجتمع اليوم مرة أخرى في هذا المحفل الدولي ، لمناقشة قضية فلسطين التي ظلت بدون تسوية لمدة ٤٠ سنة . ولا يسعنا إلا أن نشير ، مع الأسف ، الى أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس طوال العام الماضي فيما يتعلق بتسوية القضية التي مازالت تعتبر من القضايا الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي .

ولقد شهدت الأربعون سنة الماضية مجموعة من الأحداث المؤسفة في الشرق الأوسط . فقد احتلت السلطات الاسرائيلية ، وهي تنتهج سياسة تنطوي على العدوان والتوسع ، أجزاء كبيرة من الأراضي العربية ، وطردت عشرات الالاف من الشعب الفلسطيني من وطنهم ، وجلبت المعاناة ، على نحو لا يوصف ، لشعوب بلدان عربية أخرى ، مما يهدد سلم واستقرار الشرق الأوسط والعالم كله . وقد ألحقت السلطات الاسرائيلية بارتكابها هذه الأفعال الضرر بالشعب الاسرائيلي أيضا . وتسبب كل هذا في شعور شعوب العالم كله بالقلق والجزع . ومن ثم ، فإن تسوية قضية فلسطين واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية ، في وقت مبكر ، هما من الأمور التي تعبر عن التطلعات والرغبات المشتركة للشعب العربي وغيره من شعوب العالم المحبة للسلام .

ومن الواضح لنا جميعا ، أنه يلزم لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف والشرعية ، فهذا مفتاح تسوية قضية الشرق الأوسط . ولم تضعف العقود الماضية من تصميم الفلسطينيين على استعادة الأرض التي فقدوها واستعادة حقوقهم الوطنية ، وهي عزيمة تلتهب كالنار في قلوبهم . ولتحقيق هذا الهدف الوطني المقدس شن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية موجات من النضال البطولي ، الموجة تلو الأخرى ، ضحى فيها العديد من أبناء هذا الشعب وبناته بأرواحهم بشجاعة . وفي السنوات الأخيرة قدم الفلسطينيون وغيرهم من الشعوب العربية مقترحات معقولة بغية التوصل إلى تسوية

Digitized by UNOG Library

عادلة ومعقولة لقضية فلسطين . واعتمدت الجمعية العامة واعتمد مجلس الامن قرارات كثيرة بشأن هذه القضية . بيد أن اسرائيل ، بدعم من إحدى الدول العظمى ، رفضت تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وحرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة ، وحاولت استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية بعناد ، من عملية السلم في الشرق الاوسط ، وأعاقت الجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط . وفي الوقت نفسه ، شنت السلطات الاسرائيلية هجمات متكررة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وقد اسفرت هذه الهجمات عن خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . ويتضح بطريقة لا تقل الشك أن المعوق الرئيسي لتسوية قضية فلسطين يكمن في عناد السلطات الاسرائيلية ، وتمسكها بمواقف خاطئة .

وتؤيد حكومة الصين ، ويؤيد الشعب الصيني ، بكل قوة ، القضية العادلة للفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية وتعارض بشدة سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية . إن موقفنا الذي لا يتغير ، هو أن اسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية ، وأن الشعب الفلسطيني يجب أن يستعيد حقوقه الوطنية ، وأن لجميع بلدان الشرق الاوسط الحق في الاستقلال والوجود . وفي رأينا ، أن التفاوض السلمي هو أفضل طريقة للتسوية العادلة والمعقولة لقضية الشرق الاوسط . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط في رعاية الامم المتحدة بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية الشرق الاوسط . ولمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في المشاركة في المؤتمر على قدم المساواة ، بوصفها الممثل الشرعي ، المعترف به دوليا ، للشعب الفلسطيني . ونود أن نحث السلطات الإسرائيلية على أن تغير موقفها الخاطئ وتنسحب من جميع الاراضي المحتلة وتعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وسوف تساهم الحكومة الصينية ، كما فعلت دائما ، بنصيبها على النحو الواجب من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لقضية الشرق الاوسط وفلسطين ، وتود أن تطلب إلى المجتمع الدولي أن يبذل أقصى الجهود لبلوغ تلك الغاية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة للمراقب عن جامعة الدول العربية .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا في هذا العام نبحث ونناقش قضية فلسطين وسط تطورات وتغيرات هامة حدثت في المنطقة وعلى المسرح العالمي .

إن هذا العام يحمل معه الذكرى العشرين لاحتلال الاراضي الفلسطينية والعربية والذكرى الاربعين لاغتصاب الحقوق الوطنية والانسانية الفلسطينية . وفي كلتا الحالتين ترفض اسرائيل الاعتراف بأنها "تحتل" أو مجرد التفكير في أنها قد "اغتصبت" وهذا الرفض الاسرائيلي للاقرار بأنها تحتل هو الذي يعوق عمليات التوصل إلى سلام شامل ودائم ؛ وهذا الانكار من جانب اسرائيل أنها اغتصبت الحقوق الفلسطينية هو الذي يجعل السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال ، بل ويوشك أن يكون مستحيلا .

وليس للرأي الذاتي شأن بهذه الامور ، لانها لا تزيد عن كونها نتائج لحقائق تاريخية موضوعية .

فمنذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، واسرائيل لا تعترف أبدا بأنها "تحتل" الضفة الغربية وغزة والقدس . وفي القدس التي أعلنتها اسرائيل من طرف واحد "عاصمتها الأبدية" ضد الارادة الدولية وبالتحدي لقرارات الامم المتحدة وللقانون الدولي . توسعت اسرائيل في تعريف القدس بحيث تصبح شاملة لما يقارب ٢٠ في المائة من الضفة الغربية المحتلة . يضاف إلى ذلك أن اسرائيل تزعم دائما أن هذه الاراضي المحتلة هي إما "محررة" - ممن ؟ - أو "تحت الادارة" أو "مضمومة" . أما تكاثر المستوطنات وتعزيز القائم منها فإنه يهدف إلى خلق حقائق جديدة في الموقع حتى يصبح مصطلحا "الانسحاب" و "تقرير المصير" للفلسطينيين مفرغين من المعنى وعديمي الاثر من الوجهة العملية . وايقاع الضم الزاحف والاستخدام المفرط للقوة العسكرية لقمع الحقوق الفلسطينية ومحوها يستهدفان المصادرة على أي جهد دولي صوب التوصل إلى تسوية سلمية

Digitized by UNOG Library

وفقا لقرارات الجمعية العامة ، وتحويل أي خيار سلمي ينطوي على أي قدر من المصداقية إلى استغراق نشيط في اللاجدوى المجردة .

وكأن اسرائيل قد اختارت أن يظل الشعب الفلسطيني إلى الأبد مسلوب الحقوق منزوع الممتلكات أسيرا للتفرقة الدائمة . وبعبارة أخرى ، تريد اسرائيل أن يكون أبناء الشعب الفلسطيني موضع النظر والمعاملة باعتبارهم عقبات بشرية في طريق المخطط الاسرائيلي الكبير لأرض اسرائيل ، التي تبقى أهدافها طي الكتمان إلى أن يتم بلوغها ، والتي لا يجوز أن تكون موضعا للتعليق إذا انكشفت قبل الأوان ، ويدبج هذا الاسلوب الصهيوني من زعم سنده ادعاء الصواب المطلق يقول بأن اسرائيل لا يجوز عليها حسباب من أحد ولا مسؤولية عليها أمام أحد عما تفعله .

وهذا يفسر الازدراء المستمر الذي تلقاه مداولات الجمعية العامة وقراراتها من اسرائيل ؛ وهو يفسر كذلك محاولات اسرائيل المستمرة لكي تحول عن الطريق المستهدف كل التدابير التي تتوخى اقرار سلم حقيقي ودائم ؛ وهو يفسر أيضا استخدام اسرائيل للارهاب السياسي والفكري في كل مرة تغدو فيها ممارساتها اللاإنسانية وغير المشروعة واللاأخلاقية موضعا للسؤال أو الفحص المدقق . ولقد استمرت اسرائيل وشبكة الدعم الصهيوني التي تؤازرها طوال ذلك الزمن في حشد مسائل غير ذات صلة وتضخيمها بما يتجاوز كل حد معقول لكي تطيل الوقت المتاح لها كي تتابع سياساتها التوسعية وتلحق الخلل والاضطراب بكل جهد جاد . وهذا هو النمط القائم حتى الآن ولا توجد أي مؤشرات على أن في نية اسرائيل أن ترجع عن غيها .

اسمحوا لي أن أذكّر الجمعية العامة مثلا ، بقوة الاحتلال التي تحتفظ بها اسرائيل في جنوب لبنان ، بصورة مباشرة ، متحدية بذلك تماما قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وهي لا تزال تفعل ذلك بعد سنوات خمس من احتلالها المدمر للبنان .

ثم ألسنا جميعا على علم بتفسيرها المغلوط لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي تستند إليه منذ عشرين عاما من الاحتلال في سعيها إلى محو السمات الجغرافية والسكانية لتلك الأراضي المحتلة ؟ وهل جعل التزامها المزعوم بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)

Digitized by UNOG Library

تتردد لحظة واحدة في أن تضم القدس من جانب واحد ؟ وهل عاقها إعلانها الالتزام التقي بقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) عن الضم الفاضح الصفيق لمرتفعات الجولان السورية ، أو عن تزويد مستوطناتها الاستعمارية المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالدرع العسكري الواقي ؟ إن الاجابة الواضحة عن كل هذه الاسئلة هي النفي القاطع ، فعلى العكس من ذلك كله ، رأينا جميعا كيف تغدو تصريحات اسرائيل الغامضة المتعددة الاوجه ستارا متعمدا لما تقوم به مؤسسة شين بيث في الاراضي المحتلة من ممارسات اجرامية لا تفتأ تزداد حرأة .

إن ما أسعى الى بيانه هنا هو أن اسرائيل ليست لديها أية نية للانخراط في أي سعي جدي نحو السلم ، إلا أن يكون ذلك بشروطها : أي سلم يصدق على فتوحاتها واستعمارها وضمها لأراضي الغير . ولماذا نستعرض سجل اسرائيل الحافل بالسياسات والممارسات والاهداف المعلنة أو غير المعلنة كي نثبت ما نقول ، يكفي أن نذكر ما قاله شامير في واشنطن منذ يومين ، عندما رفض صراحة فكرة مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة ، فقال : "إن مثل هذا المؤتمر لن يخدم قضية السلم" ، ثم أضاف بتلك الغطرسة التي أصبحت طابع اسرائيل المميز : "سواء اشترك السوفيات أو لم يشتركوا ، فإننا نؤمن بالمفاوضات المباشرة" .

بيد أن هذه الاقوال لا تخرج عما هو متوقع ، أما الذي يعبر أصدق تعبير عن موقف اسرائيل ويؤيد تحليلنا بشأن رفضها لكل حساب وتعنتها المتأصل وعنادها فهو ذلك الموقف الذي كرر شامير تأكيده خلال زيارته الاخيرة لواشنطن عندما قال :

"لست أعتقد أن الحل الوسط بشأن الاراضي يمثل حلا واقعيا للنزاع بيننا وبين العرب ، وعلينا أن نبحث عن سبل أخرى لاقرار السلم ، واذا جلسنا حول مائدة المفاوضات فسوف نجد أمثال هذه الحلول" .

ولست أريد أن أفرط في شرح هذه النقطة ، فالجمعية العامة على دراية كاملة بتسويف اسرائيل وبما تبديه من ازدراء لارادة الجمعية وقراراتها . إلا أنه من أجل أولئك الذين لا يزالون يحاولون اقناعنا بأن اسرائيل لا تزال قابلة للاقناع دون

Digitized by UNOG Library

الضغط ، أجد لزاما علي أن أرد لايضاح موقفنا ، ولافند الاوهام غير المستندة إلى أي أساس .

عندما يستبعد السيد شامير "الحلول التوفيقية بشأن الاراضي" ، باعتبارها "حلا واقعيا" ما الذي ينتظر منا أن نتفاوض عليه ؟ إنه يتوقع من العرب والفلسطينيين أن يسبغوا الشرعية على استلابهم ويصدقوا على التخلي عن حقوقهم غير القابلة للتصرف ويلغوا هويتهم الوطنية في نفس الوقت الذي يتنازلون فيه عن ترابهم الموروث أو بعد ذلك بحين ، حقيقة أنه يقترح أن ذلك يمكن عمله حول مائدة المفاوضات . فالمفاوضات في نظر السيد شامير هي العمل الاستسلامي الاخير من جانب الفلسطينيين وهي التحقيق النهائي للأهداف الصهيونية ، وإلا فكيف يمكننا أن نفسر آخر المظاهر المرئية والمسموعة لنمط سلوك اسرائيل وذلك التعبير البليغ عن عقيدة الصهيونية ومنهجها .

سيحتج أهل "الاقناع" - ومعظمهم من صانعي السياسات والآراء الامريكيين - بأن شامير يمثل فئة المتشددين على الساحة السياسية الاسرائيلية ، وأن العرب ينبغي أن يتذكروا أن هناك بيريز على الجانب الآخر ، وهو الذي يتبنى فكرة عقد مؤتمر دولي من نوع ما ، و "حلا توفيقيا" من نوع ما . وردنا على "أهل الاقناع" هؤلاء الذين اشتد عليهم الأمر هو أنه على صعيد المسائل الجوهرية لا يوجد أدنى فرق ، وليس هناك فرق يمكن تمييزه ، سوى أن السياسات تعرض مغلفة بالسكر حتى يسهل ترويجها .

فبينما يقول شامير إنه لا يمكن قبول أي حل توفيقي بشأن الاراضي ، يقول بيريز إن المفاوضات لا ينبغي أن تكون لها نتيجة محددة منذ البداية ، حسبما ذكر في الجمعية العامة ، فما هو الفرق المضموني ، إذن ، بين الموقفين ؟ في رأينا أنه لا يوجد أي فرق ، لان النتيجة النهائية للسياستين هي تحويل عملية المفاوضات إلى فرصة لاملاء الارادة . وكلاهما يستبعد عودة الاراضي المحتلة إلى السلطة العربية والفلسطينية ؛ وكلاهما ينكر على الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير ؛ وكلاهما يتشبث بمفهوم جديد للمفاوضات هو أقرب الى رحلة لصيد السمك وقتل الوقت وإلى التصديق على الغزو وتأكيد الهيمنة الاسرائيلية المطلقة .

Digitized by UNOG Library

لقد أكد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تقييم الدول العربية للقضية الفلسطينية بأنها جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأن السلام في المنطقة لا يتحقق إلا بتحرير كل الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . وأيدت القمة العربية عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة ، بالاضافة إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . وأدرك مؤتمر القمة العربي أن اسرائيل تعتزم منع أية عملية سلمية من شأنها أن تفضي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ولهذا السبب ، قرر مؤتمر القمة أن يصحح اختلال التوازن الاستراتيجي السائد نتيجة لتعهد الولايات المتحدة بالوفاء بالمتطلبات الاستراتيجية والعسكرية لاسرائيل . وهذا الالتزام بتصحيح المعادلة الاستراتيجية هو الذي سيجعل القضية الفلسطينية مركز اهتمام من جديد .

هكذا رسمت قمة عمان سياسة مزدوجة لكي تجعل من فكرة المفاوضات عملية جادة وهامة وبنّاءة . وبايجاز ، يعني ذلك عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وتكون له ولاية واضحة وبنية سليمة ويتم الاعداد له بشكل ملائم وتناقش فيه كل المسائل المتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي ويتم التفاوض بشأنها جميعها في وقت واحد وعلى أساس مستمر وبهدف واضح يتمثل في تحقيق السلم العادل والشامل والدائم . هذه هي النتيجة التي حددها المجتمع الدولي بألفاظ لا لبس فيها وهي النتيجة المرغوب فيها لتحقيق السلم والتي تنطوي على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف ، يجب أن يكون الشعب الفلسطيني ممثلا بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية إذ أنها ليست ممثله الشرعي والقانوني فحسب ولكنها ، كما وصفتها مرارا ، الاطار الذي يهيئ للفلسطينيين الاحساس بالانتماء الفلسطيني والتعبير عن آرائهم في غياب دولتهم .

Digitized by UNOG Library

ولكي تردع اسرائيل عن التمادي في تجاهلها لضرورة الاستجابة إلى الشرعية الدولية والامتثال لقرارات الامم المتحدة ، ولكي يتزعزع احساسها المطلق بالتفوق وايمانها بأنها تستطيع المضي ، دون تكلفة أو عقاب ، في قمع كل أشكال المقاومة الوطنية ، وتستطيع أن تلحق الذل دون أن تواجه بتمرد لا مفر منه ، وأن تمارس العنصرية المثيرة للاشمئزاز دون أن تدع المجال للسخط الدولي المشروع ولثورة الضحايا ، أصبحت الحاجة إلى الاسراع في تصحيح معادلة التوازن الاستراتيجي أولوية عربية بالغة الاهمية .

لقد كان الالتزام بتحقيق التوازن الاستراتيجي السبب الرئيسي لاستمرار غياب مصر عن مجالس جامعة الدول العربية . وفي قمة عمان كان هناك اعتراف بالحالة الشعبية في مصر حيث جمد العديد من الاجزاء المتعلقة باتفاقيات كامب ديفيد أو تم وقف تنفيذها . ولهذا السبب وعلاوة على الدور الكبير الذي يمكن لمصر أن تضطلع به في جميع الجوانب المتعلقة بأمننا الوطني ، اعتبرت حرية استعادة العلاقات الدبلوماسية مسألة تتصل بسيادة الدول العربية .

ومن ثم ، استجابت القمة العربية للمناخ الشعبي داخل مصر وللدور الكبير الذي يمكن لمصر أن تضطلع به فيما يتعلق بشواغلنا الامنية الوطنية الشاملة وأبدت استعدادها لتمكين مصر من استعادة مهامها بالكامل وممارسة نفوذها الكامل في الكفاح العربي من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وحتى يتم تحقيق هذا التطور المتوقع ، فإن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين العديد من الدول العربية ومصر سيجعل مصر تستجيب - كما استجابت دائما - لعمق شواغلنا وللنتيجة التي خلصنا إليها وأثبتها الزمن وهي أن اتفاقيات كامب ديفيد كانت اساءة فهم فاجعة لنوايا خصمنا وأهدافه ودوافعه . وعلاوة على ذلك ، مثلت اتفاقيات كامب ديفيد اعتمادا خطيرا على الدور الانفرادي الذي يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تضطلع به في ادارة الازمة في الشرق الاوسط وتوقعا مبالغا فيه لقدرة الولايات المتحدة على أن تكون موضوعية أو منصفة ناهيك عن قدرتها على التوصل إلى حكم أو سياسة مستقلة عندما يتعلق الامر باسرائيل .

Digitized by UNOG Library

وآخر الأمثلة على ما لا يمكن وصفه إلا ب "انعدام الارادة المستقلة" عندما يتعلق الأمر باسرائيل هو الطريقة التي عالجت بها وزارة الخارجية الامريكية المشروع المقترح في الكونغرس باغلاق المكتب الاعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن والمناورات التي تجري حاليا بين فرعي الحكومة الامريكية فيما يتعلق ببعثة المنظمة لدى الأمم المتحدة .

ومن المذهل أن الادارة الأمريكية والكونغرس ، بعد مرورهما بأزمة ايران غيت ومبادرة اسرائيل والدور الذي اضطلعت به وسعيها المتواصل الى تخريب عمل رجال المخابرات في هذه المحنة ، يواصلان وضع سياستهما في الشرق الأوسط بما يتفق وأهداف اسرائيل .

ومن المذهل أيضا أن نجد أن الادارة الأمريكية والكونغرس ، بعد اكتشاف قضية بولارد للتجسس ، على استعداد لأن تعتمد - دون تساؤل أو تردد - مخطط اسرائيل ومجموعة الضغط الرئيسية التابعة لها والمتمثلة في اللجنة الأمريكية - الاسرائيلية للشؤون العامة .

ومما يصعب فهمه أن تقبل الولايات المتحدة خطة اسرائيل باخراج اليهود من الاتحاد السوفياتي لكي يسكنوا المستوطنات غير الشرعية التي تقيمها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة في الوقت الذي تنكر فيه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير .

فضلا عن ذلك فإن القمة المقبلة بين الرئيس ريغان والسكرتير العام غورباتشوف التي تعد حدثا ذا أهمية بالغة في السعي إلى ضمان بقاء البشرية ، كادت تنسف نتيجة لخطط اقحام مسألة الهجرة اليهودية إلى اسرائيل كشرط مسبق لنجاح القمة واختبار سريع لما ستثمر عنه من نتائج . وبنفس الطريقة تعتبر اللامبالاة المعتادة التي تواجه بها محنة الفلسطينيين في الشتات وفي مخيمات اللاجئين وتحت الاحتلال ، في أحسن الاحوال ، مسألة انسانية أو مسألة ينبغي تناولها في اطار ما يسميه وزير الخارجية شولتز ب "تحسين نوعية الحياة" . ومن العجيب أن يشغل الكونغرس والادارة الأمريكية بتقديم التسهيلات لهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل باعتباره احدى دعائم السياسة

Digitized by UNOG Library

الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، بينما يحكم على ما يقرب من ٣ ملايين فلسطيني تمتد جذورهم في فلسطين لعدة قرون بالحرمان من حقوقهم الوطنية والشرعية والتشرد والنفي الى الأبد . فهل يا ترى افقدت الوساوس السياسية الضيقة المرمى حس أولئك الذين يسيرون تلقائيا في ركاب سياسة اللجنة الأمريكية الاسرائيلية للشؤون العامة ؟ وهل يا ترى فقدت الدولة العظمى طموحها في أن تكون الدولة العظمى التي تسمح لها قيمها ومبادئها وتقاليدها بتبوء هذه المكانة ؟

هل أفقد اغراء جني المكاسب الآنية أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ بصيرتهم السياسية حتي يمكن لاسرائيل واللوبي التابع لها أن يعيقا السياسة الأمريكية عن اتخاذ أي موقف إزاء القضية الفلسطينية كلما اقتربت الولايات المتحدة من ابداء رأي موضوعي أو اتباع سياسة منصفة ؟

ألا تبدو علاقة التوأم الأمريكية - الاسرائيلية في الجمعية العامة للأمم المتحدة غريبة للملايين من الأمريكان الذين عبّروا في مناسبات عديدة عما يمليه عليهم الضمير وعملوا على تصحيح المسار في الوقت المناسب ؟ وحبذا لو استطاع هذا الشعب الذي عكس سياسة "الارتباط البنّاء" للولايات المتحدة إزاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا أن يضطلع بنفس الدور فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعدالة الفلسطينية .

انني إذا كنت أتساءل حول سياسة الولايات المتحدة إزاء مستقبل الفلسطينيين فلأن الولايات المتحدة حمت اسرائيل وسياستها العدوانية من الجزاءات التي كان يجب أن تفرض عليها لردعها ومنعها من مواصلة سياستها التوسعية . وربما يقول الكثيرون في الادارة الأمريكية أن الدعم المقدم لاسرائيل لا يعني بالضرورة معاداة الفلسطينيين . ولكننا ذكرنا دوما ردا على هذا القول ان التزام الولايات المتحدة إزاء اسرائيل معروف ولكن ما يصعب فهمه تماما هو التساهل الذي تبديه الولايات المتحدة إزاء اسرائيل فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق أهدافها والاستمرار في تعنتها واستهانتها بقرارات الأمم المتحدة المتخذة في الجمعية العامة أو مجلس الأمن . ولقد أدى هذا

Digitized by UNOG Library

التباين بين الالتزام والتساهل إلى الصحوة والشعور بالامتعاض ليس فقط لدى أصدقاء الولايات المتحدة من العرب ولكن أيضا لدى حلفائها الغربيين وفي جميع أنحاء العالم الثالث .

وعلاوة على ذلك ، فإن الموقف المتساهل الذي تتخذه الولايات المتحدة إزاء اسرائيل قد حجب عن الانظار موقف العديد من البلدان الغربية . فسلامة رأي هذه البلدان التي قادتها إلى تأييد حقوق الفلسطينيين دون تردد ، اضطرت إلى أن تراعي بما يجاوز التصور في بعض الاحيان الخصائص المميزة للمعادلة الامريكية - الاسرائيلية . وقد أدى ذلك في العديد من المناسبات إلى اضعاف نفوذها في مجال الاسهام في حسم المسألة الفلسطينية بشكل عادل ومنصف .

Digitized by UNOG Library

إن تسامح الولايات المتحدة إزاء اسرائيل جعل قرارات الامم المتحدة وآلياتها خالية من الفعالية والمصداقية .

وادراك الولايات المتحدة مؤخرا امكانية الاستفادة من مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وهو الادراك الذي اتضح من إسهام الولايات المتحدة في اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وتمسكها بوضعه موضع التنفيذ ، تطور ينبغي الترحيب به . ونأمل أن يتسع نطاق هذا السعي الدؤوب في تنشيط أجهزة الامم المتحدة كيما تصبح الولايات المتحدة مهيأة لاكتشاف جدوى مجلس الامن في ترتيب انعقاد مؤتمر دولي فعال لحل الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد تصدت قرارات قمة عمان لتحد مزدوج للامن القومي العربي يتمثل في التحدي المؤقت ولكن الخطر الذي تشكله ايران من جهة ، وفي الانتهاك والتهديد المستمرين للحقوق الفلسطينية والعربية اللذين تشكلهما اسرائيل من جهة أخرى . ونظرا لان قمة عمان كانت قمة طارئة أوجب عقدها استمرار احتلال ايران لاراضي العراق وانتهاجها سياسة منهجية تقوم على توسيع نطاق الاهداف التي تسعى الى بلوغها في منطقة الخليج العربي ورفضها الامتثال لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بالترتيب المرسوم في خطة الامين العام ، لذلك وضع مؤتمر القمة استراتيجية للرد على هذا التحدي استنادا إلى توافق في الآراء بين الدول العربية يعلن للعالم أنه ما أن يتضح أن ثمة تحديا يهدد الامن القومي العربي فإن كل الخلافات تغدو آنئذ ثانوية أمام ضرورات الحفاظ على الامن القومي العربي .

إن ادراج الصراع العربي الاسرائيلي كبند ثان على جدول أعمال مؤتمر القمة هذا لم يجعل منه مسألة ثانوية كما كانت تأمل اسرائيل ومؤيدوها . فقد جددت القمة العربية التأكيد على سياستها الثابتة القائمة على الاستراتيجية التي تبلورت في قرارات فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ والتي تشكل الاسهام العربي البنّاء في خيار السلم .

لقد جرى الترحيب بالنتائج المحرزة في اجتماع القمة العربي في عمان بوصفها نجاحا لمرونة توافق الآراء العربي . فقد أثبت هذا التوافق الاخلاص العربي للسلم

Digitized by UNOG Library

الحقيقي سواء كان في الخليج أو في الشرق الأوسط . غير أنه ينبغي ألا يساء تفسير الالتزام بالسلم على أنه ميل للسلبية ، ولا ينبغي تصور استعدادنا للتوفيق على أنه تفريط فيما عينه المجتمع الدولي واعترف به بوصفه حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف .

لقد أوضحت قرارات القمة العربية في عمان أننا جميعا معتدلون عندما تتاح أمام خيار السلم فرصة مثمرة . ولكن إذا بدأ يتضح من هذا "الاعتدال" أن السعي من أجل خيار السلم غير مجد ، فإن توافق الآراء العربي قد أوضح أنه إن سعى الأعداء إلى خيار آخر فإنهم سيواجهون بكل فئاتهم جبهة عربية متحدة .

إن الاعتدال لا ينبغي أن يقاس بالاستعداد للسكوت عن الهيمنة الاسرائيلية بل بإيماننا العميق بجعل آلية الأمم المتحدة أداة صالحة لاحلال سلم عادل .

لقد رأينا أن العدوان الاسرائيلي ذو طبيعة متأصلة . ورأينا كيف كشفت العنصرية عن وجهها القبيح عندما بدا أن معدل المواليد بين السكان العرب يميل إلى تضييق الفارق الديموغرافي . ورأينا كيف شوه الاتجاه الصهيوني المراجع مبادئ النزعة الانسانية اليهودية وكيف تنامى تأثيره المتمثل في احتقار العقل وفي إرهاب الذين يقاومون هذا النهج الذي يجرد الانسان من آدميته . ورأينا كيف تعاظم عدم تسامح اسرائيل وأشياعها إزاء أي اعتراف بالحقوق الفلسطينية . وليس الموقف الذي اتخذ إزاء تأثر البابا بمأساة الشعب الفلسطيني وتأييده لخلاصه وحقوقه سوى الدليل الأخير على جنون عظمة مُدعى .

ورأينا كيف يوصف دوما أي تشكيك في سياسة اسرائيل بأنه معاداة للسامية . لقد عانينا مؤخرا من انتشار ظاهرة ما يسمى بالخبراء الاسرائيليين والصهاينة في الارهاب الذين تتمثل مهمتهم الوحيدة في وصف أي مقاومة للاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان أو للأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها إرهاب . ورأينا كيف تهاجم هذه "الخبرة" المراكز الرئيسية لاتخاذ القرار ، كما اتضح من الفوضى التي تسبب فيها هؤلاء "الخبراء" خلال مسألة إيران غيت في ادارة الولايات المتحدة . ورأينا كيف أن البعض في العالم الغربي قد بات مستعدا وتواقا للمشاركة في أعمال إدانة قرار

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة الذي أعلنت فيه أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية . فهل أعطى هؤلاء المتحمسون ذوو الضمير الحي في كونغرس الولايات المتحدة أو بين حكام ولاياتها أو في البرلمان الاسترالي لأنفسهم لحظة للتيقن مما إذا كان تصميمهم هذا يسوغه دليل مؤكد أو مما إذا كان شعور الغرب بالذنب إزاء موقفه مما حدث فوق أرضه قد جعلهم يرددون أقاويل اسرائيل كوسيلة لتخليص أنفسهم من الاحساس بالذنب ؟ عندما يقرر رجال الكونغرس الأمريكي أن قرار الأمم المتحدة "افتراء" ، هل توقفوا لدراسة الآثار الحقيقية المترتبة على قانون العودة الذي حول الفلسطينيين داخل حدود اسرائيل عام ١٩٤٨ إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة ؟ هل أعطوا أنفسهم لحظة واحدة لدراسة التدابير العنصرية التي اتخذتها سلطات الاحتلال قبل أن يوقعوا بالموافقة على أوامر اسرائيل والتماساتها ومطالبها ؟

بالطبع لا يمكن توقع أي اجابة عن هذه الأسئلة ، على الأقل في المستقبل القريب ؛ ولكن طوفان الادانات الصادرة عن اسرائيل وجماعات الضغط الموالية لها في كل مكان لن تجبرنا على اتخاذ موقف الدفاع .

لقد ظلت قضية فلسطين بندا ثابتا أولته هذه الجمعية العامة اهتماما كبيرا على مدى السنوات الأربعين الماضية . ولا يمكن أن يظل الفلسطينيون شعبا محروما من حقوقه الوطنية وهويته وحقه في تقرير المصير والتعبير عن ذاته . لذا من المهم للغاية أن تعالج القضية الفلسطينية بوصفها أعلى الأولويات . إن ثقة جامعة الدول العربية والأمة العربية في قدرة الأمم المتحدة على اصلاح الخطأ الذي اقترف في حق الشعب الفلسطيني مازالت وطيدة بالرغم من التشكك الظالم أو الذي له ما يبرره الذي يطفو على السطح أحيانا . ونأمل أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لتنظيم المؤتمر الدولي على نحو يسمح بأن تعود للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف وللبشرية إيمانها بالأمم المتحدة الذي تحتاجه وتستحقه . وبهذه الطريقة تغدو القضية الفلسطينية إسهاما فلسطينيا في اجابة فعالة تقدمها الأمم المتحدة عما يوجد من علل ومشاكل كثيرة وعما قد يجد منها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

Digitized by UNOG Library